"مظاهر الجرح
غير المعتبر عند المحدثين"

إعداد الباحثان:
الدكتور: عادل حرب بشير اللصاصمة.
أستاذ مساعد جامعة البلقاء التطبيقية
كلية الزرقاء الحكومية
Dr.adel١٩٧٣٣٣@yahoo.com

و
الدكتور:عماد "محمد رضا" علي التميمي.
أستاذ مساعد في جامعة البلقاء التطبيقية
كلية الزرقاء الجامعية
Dr.emadtamimi@yahoo.com

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ملخص

يتناول هذا البحث مظاهر الجَرح غير المُعتبَر عند الرواة المخالفة للقواعد الحديثية، وليست محل اتفاق بين علماء الجرح والتعديل، منها المتعلق بالناقد المُجَرِح، ومنها المتعلق بالراوي المَجروح، ومنها المشترك بينهما، ومنها المتعلق بالرواية بشكل عام.

وقد وجد الباحثان أن هذه الصور والمظاهر غير المعتبرة لتجريح الرواة متعددة، جَانَبَت جادة الصواب، وحكَمَت على رواة بالجرح وتضعيفهم، مبالغة زائدة عن الحد. ورد رواياتهم المتضمنة أحكاما جاءت عن طريق الوحي.

وهذا البحث محاولة لجمع مظاهر هذا النوع من الجرح غير المعتبر، والتمثيل عليه ما أمكن ولا يقصد استيعابه؛ وإنما هو محاولة لتسليط الضوء على الأحكام الصادرة بحق الرواة؛ من أجل التروي والتمعن في جرح الرواة وتعديلهم. وقد يتصور البعض أن هذه المظاهر والأحكام الصادرة بحق الرواة سهلة ميسورة؛ لكنها في حقيقة الأمر صعبة المنال، تتطلب عملا شاقاً ونظراً ثاقباً. ولا نزعم الكمال والله الموفق.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

Abstract

This research deals with aspects of the (Al-jarh) which is not considered when narrators in violation of the rules of Hadith, and are not the subject of an agreement between the (Al-jarh) scholars amendment, including on suspected critics , including the suspected narrator , including the connection between them and including the narration in general.

The researchers found that these images and themes are not considered to offend multiple narrators, which isn't right, and sentenced the narrators of the (Al-jarh)and therefore found they are weak and suspected , reportedly contains provisions narration came through revelation, where excessive exaggeration found .

This research is an attempt to collect the manifestations of this type of (Al-jarh) which is not considerable, and representation it as much as possible and is not intended absorbed; and is an attempt to highlight the sentences narrators; for deliberation and reflection in the narrators were criticized and they altered. Some might think that these appearances and sentences against narrators is easy affordable; but, in fact, it is difficult to reach, requires hard work and incisive view. we do not claim perfection and God bless.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه، والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وأصحابه أجمعين، وبعد:

فقد لقي علم الحديث عناية فائقة، وحظي باهتمام بالغ؛ لأنه ميراث رسول الله ﷺ، المبين لكتاب ربنا لقوله ﷻ: " أَلَا إِنِّي أُوتِيتُ الْكِتَابَ وَمِثْلَهُ مَعَهُ"[١]، فشاعت عبارات: " القرآن وعاء والسنة غطاء"[٢]، و"السنة قاضية على الكتاب"[٣]، ومن صور التكريم التي نالت تعظيم السنة النبوية؛ أن بُجِلَ المهتمون بالإرث النبوي وكرموا بعبارات الثناء قال سفيان الثوري[٤]: " الملائكة حراس السماء وأصحاب الحديث حُرَّاس الأرض"[٥]، وقال يزيد بن زُريع[٦]: " لكل دين فرسان وفرسان هذا الدين أصحاب الأسانيد"[٧]، شأنهم عظيم، وجهدهم كريم.

وتعد بداية نقل السنة النبوية تتلخص في الإجابة على تساؤلات تطرح في المجتمع، ولم تكن من باب الجمع والتبويب، ولما دخل الأعاجم في الإسلام أفواجاً، ووقعت الفتن أرتالاً[٨]؛ وظهرت مسألة الانتصار للمذاهب

١- رواه الإمام أحمد في مسنده حديث رقم(١٧٢١٣) ٤/١٣٠، وقال شعيب الارنؤوط: " إسناده صحيح". وأبو داود، في سننه، باب فى لزوم السنة، حديث رقم (٤٦٠٦)٤ /٣٢٨، قال الألباني: " صحيح". انظر: الأحكام الشرعية الكبرى، عبدالحق بن عبدالرحمن الإشبيلي،١/٩٩.

٢ - رواه الدارمي في سننه،١/١٤٥.

٣- المصدر السابق.

٤ - سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري أبو عبدالله الكوفي. انظر: تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني،٢/٥٦.

٥- سير أعلام النبلاء، محمد بن أحمد الذهبي،٧/٢٤٣.

٦ - يَزِيْدُ بنُ زُرَيْعٍ أَبُو مُعَاوِيَةَ العَيْشِيُّ البَصْرِيُّ، الحَافِظُ، المُجَوِّدُ، مُحَدِّثُ البَصْرَةِ، الملقب بريحانة أهل البصرة. انظر: سير أعلام النبلاء، للذهبي، ٨/٢٩٧.

٧- المصدر السابق ٨/٢٩٨، وشرف أصحاب الحديث، أحمد بن علي الخطيب، ص٩١.

٨ - الرتل: حُسْن تَتابُع الشيء. أي جماعات متتالية. انظر: لسان العرب، ابن منظور، مادة رتل.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

والفرق؛ وادعاء كل فريق أحقيته؛ من خلال وضع الأحاديث، يقول ابن سيرين في نشوء "نظرية الإسناد": لم يكونوا يسألون عن الإسناد، فلما وقعت الفتنة؛ قالوا: سموا لنا رجالكم؛ فينظر إلى حديث أهل السنة فيؤخذ حديثهم، وينظر إلى أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم"[1]. فبرزت مشكلة الوضع في الأحاديث؛ لتأييد أحقيته، وصدق دعوته مقابل خصومه.

والحاجة ماسة للبحث عن ثبوت الرواية وصدق الراوي، ولم يتساهلوا بذلك قيد أنملة، حتى تجاوزت الدقة أشكال الوصف مما سمي "بعبقرية المحدثين في نقد الرواية وضبطها"، فولدت عبارة "سموا لنا رجالكم"[2]، و"إن هذا العلم دين فانظروا عمن تأخذوا دينكم"[3]. وهذا ما أطلق عليه بعد ذلك علم الجَرح والتعديل المتعلق بضبط وعدالة الرواة، والمتضمن توثيقهم أو تضعيفهم.

ونشأت معها ألفاظ الجرح والتعديل ومراتبها المتوافقة مع مستوى ضبط الراوي وعدالته، فوضع العلماء أصولاً وألفوا فصولاً في التعامل مع بحر زاخر بالروايات على اختلاف الدرجات، واختلاف مشارب علماء الجرح والتعديل؛ فاعترضت سير هذه المدرسة النقدية بعض المعوقات: منها ما يختص بالمُجرِح والمُعدِل، أو المُجَرَح والمُعَدَل، أو عبارات وألفاظ التجريح والتعديل؛ ما يخالف القواعد التي أصّلها علماء النقد الأوائل، ولا ننسَ لزعة التشدد والتساهل فضلاً عن التعنت في نقد الرواة، وتجريحهم بما لا يعتد به كتجريح أو عبارة موهمة تورث اللّبس والغموض.

فجاء هذا البحث لتسليط الضوء على أنواع من التجريح التي صدرت في حق طائفة من الرواة المخالفة لقواعد الجرح، وما ترتب عليها من تضعيف

١- رواه الإمام مسلم في صحيحه، ١٥/١، وانظر: شرح علل الترمذي، ابن رجب الحنبلي، ٨١/١.

٢- أخرجه مسلم في مقدمة صحيحه، ١٤/١.

٣- المصدر السابق.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

للراوي وردٍ لمروياته دون وجه حق، ونقله من حيز المعتبرين الموثقين إلى المضعفين المجروحين المغموزين في ضبطهم أو عدالتهم.

خطة الدراسة:

وقد قسمنا الدراسة إلى مقدمة وأربعة مباحث وخاتمة على النحو الآتي:

المقدمة وتشمل أدبيات الدراسة والمتمثلة بـ:

مشكلة الدراسة

جاءت هذه الدراسة لتسليط الضوء على العديد من مظاهر الجرح غير المعتبر، والذي لا يعتد به حديثيا، وهو مخالف للقواعد التي أصلها علماء الجرح والتعديل، صدرت في حق رواة لم يسلم النقد في حقهم.

أهداف الدراسة

بيان الصور والمظاهر للجرح غير المعتبر في حق الرواة الصادرة من النقاد. وبناء عليه الحكم على الرواة بالتضعيف ورد رواياتهم. وبيان أن كل انتقاد موجه للرواة هل هو معتبر معتد به أم لا؟.

أهمية الدراسة

تكمن أهمية هذه الدراسة بالإجابة على التساؤلات السابقة، وخصوصا أن الحكم على الراوي بالتضعيف دون أسس معتبرة فيه رد لرواياته. وجعله في حيز الرواة الذين رفض حديثهم، أو إنزالهم من مرتبة التوثيق إلى التضعيف وهذا فيه تجني واضح وجلي.

الدراسات السابقة

١- محمود عيدان أحمد الدليمي، الضوابط المعتبرة في الجرح والتعديل، مجلة العلوم الإسلامية جامعة تكريت، العراق، مجلد١،عدد١١، ٢٠١٢.

تحدث الباحث عن الضوابط المعتبرة وذكر طرفا من الضوابط غير المعتبرة، ونحن توسعنا في المظاهر غير المعتبرة للجرح عند الرواة ومثلنا

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

على كل نوع فجاءت الدراسة أوفى وأشمل إن شاء الله تعالى

٣ - عبدالعزيز بن محمد العبد اللطيف، ضوابط الجرح والتعديل، مع دراسة تحليلية لترجمة إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق السَّبيعي، مكتبة العبيكان، المدينة المنورة، ط(١)، ١٩٩١.

تناول الباحث في دراسته أشكالا من الجرح غير المعتبر، ولم يستوعب المظاهر كلها، فأكملنا من ابتداه غيرنا وزدنا عليه أمثلة توضيحية توسعنا في ذكرها، وذكرنا طرفا من تعليقات جهابذة النقد الحديثي عند كل مظهر من هذه المظاهر للجرح غير المعتبر.

منهج البحث

اتبعنا في دراسة الجرح غير المعتبر عند المحدثين المنهج الإستقرائي الإحصائي التطبيقي، من خلال التقعيد أولا، والتمثيل عليها من خلال كتب الجرح والتعديل ثانيا، وما علقه علماء هذا الشأن لتوضيح أنواع الجرح.

الخاتمة وتشتمل على أهم النتائج والتوصيات.

خطة البحث:

المبحث الأول: مظاهر الجرح غر المعتبر المتعلقة بالناقد المُجَرِح.

المبحث الثاني: مظاهر الجرح غير المعتبر المتعلقة بالراوي المجروح.

المبحث الثالث: الجرح غير المعتبر في الأمور المشتركة بين الناقد والراوي.

المبحث الرابع: مظاهر الجرح المتعلقة بالرواية.

الخاتمة: تتضمن أهم النتائج والتوصيات.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المبحث الأول

مظاهر الجرح غير المعتبر المتعلقة بالناقد (المُجرِح).

المطلب الأول: الجرح الناتج عن الجهالة بحال الراوي.

لا بد من معرفة الراوي حق المعرفة بشخصه، وغالب حيثيات حياته، في حله وترحاله والإطلاع على أدق تفاصيل سيرته؛ بسكنه ومأكله ومشربه، ومتى حدَّث قبل البلوغ أو بعده، وممن سمع؟ وأين سمع؟ وهكذا، ومن الطبيعي أن تشترط كتب المصطلح في الراوي الإسلام والبلوغ والعقل وسلامته من أسباب الفسق وخوارم المروءة وهو ما يعرف بالعدالة[1].

يقول الحسن بن صالح بن حي:" كنا إذا أردنا أن نكتب عن الرجل سألنا عنه حتى يقال لنا: أتريدون أن تزوجوه؟"[2].

ومثاله تجهيل ابن حزم الظاهري لرواة علماء كبار.

قال ابن حجر:" وأما أبو محمد بن حزم فإنه نادى على نفسه بعدم الاطلاع، فقال في كتاب الفرائض من "الإيصال إلى فهم كتاب الخصال": محمد بن عيسى بن سَوْرة مجهول! ولا يقولنَّ قائلٌ لعله ما عرفَ الترمذيَّ ولا اطلع على حفظه وتصانيفه، فإنّ هذا الرجل قد أطلق هذه العبارة في خَلْقٍ من المشهورين من الثقات الحُفّاظ كأبي القاسم البغوي، وإسماعيل بن محمد بن الصفّار، وأبي العباس الأصمّ، وغيرهم[3]. والعَجَبُ أن الحافظ ابن الفَرَضي (وهو قرطبيٌّ من بلد ابن حزم، توفى قبله سنة ٣٠٤هـ) ذكرَهُ ـــ أي الإمام الترمذي ـــ في كتابه "المؤتلف والمختلف"، ونبَّه على

١- أسس الحكم على الرجال حتى نهاية القرن الثالث الهجري، عزيز رشيد محمد الداني، ص٥٨

٢- الكفاية في علم الرواية، الخطيب البغدادي، ص ١٣٨.

٣- كالإمام ابن ماجه صاحب السنن مثلاً.

قدره، فكيف فات ابن حزم الوقوف عليه فيه"[1].

المطلب الثاني: الجرح الناتج عن الاقتصار في نقل كلام النقاد المتعلق بالتجريح علماً أن الراوي مختلف في تضعيفه وتوثيقه.

يجب التثبت من الأحكام التي أطلقها النقاد الأخرون على راو ما قبلهم جرحا أو تعديلا؛ فقد كانوا يعتبرون تلك الأقوال، ولكنهم لا يكتفون بذلك؛ بل يتحرون ويتثبتون من دقتها وصوابها من خطئها بمزيد من التحري والتفتيش والتدقيق.

يقول علي بن المديني:" كان عبدالرحمن بن مهدي يطعن في روح بن عبادة[2] وينكر عليه أحاديث ابن أبي ذئب عن الزهري مسائل كانت عنده قال علي: فلما قدمت على معن بن عيسى بالمدينة سألته أن يخرجها إليَّ، يعني أحاديث ابن أبي ذئب عن الزهري قال: فقال لي معن: وما تصنع بها؟ هي عند بصري لكم يقال له روح، كان عندنا هاهنا حين قرأ علينا ابن أبي ذئب هذا الكتاب، قال علي: فأتيت عبدالرحمن بن مهدي، فأخبرته، فأحسبه قال: استحله لي"[3].

وهكذا اطمأن قلب ابن المديني بعد أن تأكد من صحة سماع روح لهذه الأحاديث، فأخبر ابن مهدي بما توصل إليه ابن مهدي فرجع ابن مهدي عن قوله في روح[4].

١- تهذيب التهذيب، أحمد بن علي العسقلاني، ٣٤٤/٩. وانظر: تحقيق نسبة تجهيل الإمام ابن حزم للإمام الترمذي، مشهور بن مرزوقي الحرازي، مقال منشور على الشبكة العنكبوتية، مكتبة صيد الفوائد: www.saaid.net.

٢ - ابنِ العَلاَءِ القَيْسِيُّ البَصْرِيُّ ابْنِ حَسَّانِ بنِ عَمْرٍو الحَافِظُ، الصَّدُوْقُ، الإِمَامُ، أَبُو مُحَمَّدٍ القَيْسِيُّ، البَصْرِيُّ؛ مِنْ قَيْسِ بنِ ثَعْلَبَةَ. وكَانَ مِنْ كِبَارِ المُحَدِّثِيْنَ. انظر: سير أعلام النبلاء، ٤٠٣/٩-٤٠٤.

٣- تاريخ مدينة السلام وأخبار محدثيها وذكر قُطّانها العلماء من غير أهلها ووارديها، الخطيب، ٣٨٩/٩، ٣٨٨.

٤- أسس الحكم على الرجال، ص ٥١-٥٢.

المطلب الثالث: الجرح الناتج عن عدم معرفة حديث الراوي فيحكم عليه بناء على فئة معينة من أحاديثه.

من المهم أن يسأل عن تفرد الراوي بحديث ما أم أنه توبع عليه؟ فإذا توبع عليه فقد زالت الغرابة وانتفى الحكم ولا يبق في دائرة الاختبار؛ لكن إن كَثُرَ التفرد وعمت الغرائب أصبحت روايته منكرة.

يقول ابن رجب:" وأما أكثر الحفاظ المتقدمين فإنهم يقولون في الحديث إذا انفرد به واحد وإن لم يرو الثقات خلافه أنه لا يتابع عليه، ويجعلون ذلك علة فيه، اللهم إلا أن يكون ممّن كَثُرَ حفظه، واشتهرت عدالته وحديثه كالزُهري ونحوه، وربما يستنكرون بعض تفردات الثقات الكبار أيضاً، ولهم في كل حديث نقد خاص، وليس عندهم لذلك ضابط يضبطه"[١].

ومثاله: ما قاله ابن أبي حاتم:" سألت أبي عن حديث أوس بن ضمعج[٢] عن ابن مسعود عن النبي ﷺ فقال: قد اختلفوا في متنه، رواه فُطَر[٣]، والأعمش[٤] عن إسماعيل بن رجاء[١] عن أوس بن ضمعج قال:" يؤم القوم

١- شرح العلل،٢/٥٨٢.

٢ - الكوفي الحضرمي ويقال النخعي. وكان من القراء الأول وله فضل، وقال شبابة حدثنا شعبة وذكر عنده أوس بن ضمعج فقال:" والله ما أراه إلا كان شيطانا - يعني لجودة حديثه-"، وروى الحسين بن الحسن الرازي عن ابن معين: "لا أعرفه" قال خليفة بن خياط كان في ولاية بشر بن مروان سنة "٧٤". قلت: وقال العجلي:" كوفي تابعي ثقة" قال ابن سعد أدرك الجاهلية:" وكان ثقة معروفا قليل الحديث"، وذكره ابن حبان في الثقات. انظر: تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني،٤/٣٨٣، ترجمة رقم (٧٠١).

٣ - فُطَر بن خليفة القرشي المخزومي مولاهم أبو بكر الحناط الكوفي. انظر: تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني، ٨/٣٠٨، ترجمة رقم (٥٤٩). قال الباحثان: وجدنا في بعض النسخ من علل ابن أبي حاتم مرة: فطن، ومرة قطن، والصواب والله أعلم أنه بالفاء والراء (فطر)، وليس بالقاف والنون (قطن أو بالفاء والنون فطن).

٤ - سليمان بن مهران الأسدي الكاهلي مولاهم أبو محمد الكوفي. انظر: تهذيب التهذيب، ٤/٢٢٢، ترجمة رقم (٣٨٦).

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

أقرؤهم لكتاب الله؛ فإن كانوا في القراءة سواء فأعلمهم بالسنة"[٢]. ورواه شعبة والمسعودي عن إسماعيل بن رجاء ولم يقولوا:" أعلمهم بالسنة". قال أبي: كان شعبة يقول: إسماعيل بن رجاء كأنه شيطان من حسن حديثه، وكان يهاب هذا الحديث يقول:" حُكم من الأحكام عن رسول الله ﷺ لم يشاركه أحد"[٣].

المطلب الرابع:الجرح الناتج عن عدم سبر حديث الراوي(حكم سطحي).

تظافرت الأدلة وأقوال النقاد في الحكم على الراوي تجريحا أو تعديلا؛ أن يقوموا بجمع حديثه كاملا ويختبرونه بعرضه على روايات الثقات؛ فإن وافقهم كان ثقة، وإن خالفهم نظروا لحجم المخالفة؛ فإن كثرت وهنوه، وإن قلت المخالفة جعلوه صدوقا.

ومثاله: قال عبدالرحمن بن أبي حاتم في ترجمة (أحمد بن إبراهيم الحلبي): سألت أبي عنه وعرضت عليه حديثه؟ فقال:" لا أعرفه، وأحاديثه باطلة موضوعة كلها، ليس لها أصول، يدل حديثه على أنه كذاب"[٤].

المطلب الخامس: الجرح الناتج عن الخطأ في تفسير كلام النقاد وفهمه فهماً خاطئاً.

ومثاله: ما رواه ابن الجنيد قلت ليحيى: حدثنا يحيى بن بكير عن ابن وهب عن مالك قال:" دخلت على عائشة بنت سعد فسألتها عن بعض الحديث فلم أرض أن آخذ عنها شيئا لضعفها.! فقال يحيى بن معين: عنى

---

١ - إسماعيل بن رجاء بن ربيعة الزبيدي أبو إسحاق الكوفي. انظر: تهذيب التهذيب، ٢٩٦/٤، ترجمة رقم (٥٤٨).

٢ - رواه مسلم في صحيحه، باب من أحق بالإمامة، ٤٦٥/١، حديث رقم(٦٧٣).

٣- علل الحديث، عبدالرحمن بن محمد ابن أبي حاتم الرازي، ٩٢/١(٢٤٨).

٤- الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم الرازي، ٤٠/٢.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ضعف بدنها، عائشة بنت سعد ثقة"[١].

قال الباحثان: مسألة ترك مالك للرواية عن امرأة وهي (عائشة بنت سعد) هي من باب زيادة الورع والاحتياط ألا يروي إلا عن ثقة؛ فكأن مالك يضعفها، واعتذار يحيى بن معين تفسير في غير محله، فلا عبرة بضعف البدن، وليس له علاقة بالضبط والإتقان لا من قريب ولا من بعيد.

قال ابن حبان في الثقات[٢]:" كان مالك رحمه الله أول من انتقى الرجال من الفقهاء بالمدينة، وأعرض عمن ليس بثقة فى الحديث، ولم يكن يروى إلا ما صح، ولا يحدث إلا عن ثقة، مع الفقه والدين والفضل والنسك".

فترى عالم المدينة يترك الرواية عن النساء إلا وقد علم أنهن ضعيفات، ولم يرض بأن يأخذ عنهن شيئا يتقلده في دينه وروايتهم عن النساء تكون اضطرارا".

المطلب السادس: الجرح الناتج عن عدم معرفة مصطلحات النقاد وفهم مدلولاتها[٣].

من الضوابط المهمة في عملية الموازنة بين الجرح والتعديل مراعاة ما إذا كان للجارح أو المعدل الذي يطلق حكمه اصطلاحات خاصة به؛ إذ قد يكون مدلول ذلك المصطلح عند من يطلقه مغيراً لما هو عند غيره من نقاد الرجال. ولهذا فإن المطلع على علم الرجال كثيراً ما يصادفه عبارات تشير إلى مراد الشيخ الفلاني من الإصطلاح الفلاني.

فمن أمثلة ذلك قول يحيى بن معين: (فلان لا بأس به) يعني (ثقة) وقوله (فلان ليس بشيء) (يعني أن أحاديثه قليلة جدا)[٤].

١- سؤالات ابن الجنيد، يحيى بن معين، سؤال رقم (١٦٩).

٢ - ٧/٤٥٩.

٣- انظر: الضوابط المعتبرة في الجرح والتعديل، محمود عيدان أحمد الدليمي، ص ٢١١.

٤ - لسان الميزان، ابن حجر العسقلاني، ١/٩.

وعليه فلا يفهم من قول ابن معين (لا بأس به) ما يفهم من غيره إذا قالوا ذلك. وقد نص هو نفسه على ذلك فقد ذكر البدر بن جماعة في مختصره قال: قال ابن معين إذا قلت (لا بأس به) فهو (ثقة) وهذا خبر عن نفسه[١].

وكذلك الحال معه- أي ابن معين- إذا قال: (فلان يكتب حديثه) فإنه من اصطلاحاته الخاصة. حيث يعني عنده إنه من الضعفاء.

فقد ذكر الذهبي في ميزانه في ترجمة إبراهيم بن هارون الصنعاني قول ابن معين فيه فقال:" قال ابن معين يكتب حديثه أنه في جملة الضعفاء"[٢].

ومثاله قول أحمد بن حنبل في بعض الرواة (هو كذا وكذا). ففي ترجمة الذهبي ليونس بن أبي اسحق السبيعي أن عبدالله بن أحمد بن حنبل قال:" سألت أبي عن يونس بن أبي إسحق فقال كذا وكذا".

قال الذهبي:" هذه العبارة يستعملها عبدالله بن أحمد كثيرا فيما يجيبه به والده وهي بالإستقراء كناية عمن فيه لين"[٣].

المطلب السابع: الجرح الناتج عن عدم الدقة في نقل كلام النقاد بعينه وليس روايته بالمعنى أو بتحريف الألفاظ عن معانيها.

يقول اللكنوي:" كثيراً ما تجد في ميزان الاعتدال وغيره في حق الرواة نقلا عن يحيى بن معين (إنه ليس بشيء) فلا تغتر به ولا تظنن أن ذلك الراوي مجروح بجرح قوي؛ فقد قال الحافظ ابن حجر في مقدمة فتح الباري في ترجمة عبدالعزيز بن مختار البصري ذكر ابن القطان الفاسي أن

١- الرفع والتكميل، محمد عبدالحي اللكنوي، ص ٢٢١.

٢- ميزان الإعتدال في نقد الرجال، محمد بن أحمد الذهبي، ١٩٨/١. وفي لسان الميزان، ١١٨/١.

٣- المصدر السابق، ٣١٨/٧.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

مراد ابن معين من قوله (ليس بشيء) يعني أن أحاديثه قليلة"[١].

فإذا وجدت في ترجمة الراوي "وثّقه فلان" أو "ضعفه فلان" أو "كذبه فلان" فلتبحث عن عبارته فقد تكون نقلت عنه بالمعنى، ولم يذكر ذلك في الراوي نصاً[٢].

المطلب الثامن: الجرح الناتج عن نزعة التشدد عند النقاد.

من الشروط المعتبرة في الناقد أن لا يكون من المتشددين الذين يجرحون الراوي بأدنى جرح؛ ومثاله قول الإمام الذهبي في الميزان في محمد بن الفضل السدوسي شيخ الإمام البخاري، الملقب بعارم[٣] بعد أن ذكر توثيق الدارقطني له: قلت(أي الذهبي):" فهذا قول حافظ العصر الذي لم يأت بعد النسائي مثله، فأين هذا القول من قول ابن حبان في عارم:" اختلط في آخر عمره، وتغير حديثه حتى كان لا يدري ما يحدث به، فوقع في حديثه المناكير الكثيرة، فيجب التنكب عن حديثه فيما رواه المتأخرون، فإذا لم يعرف هذا من هذا ترك الكل ولا يحتج بشيء منها" قلت: (أي الذهبي) ولم يقدر ابن حبان أن يسوق له حديثاً منكراً، فأين ما زعم"؟[٤]. وقد ذكروا ابن حبان، والنسائي، ويحيى بن معين في المتشددين[٥].

يقول رضا أحمد صمدي:" أرى أن إطلاق التشدد والتساهل أو التوسط على ناقد ما غير سديد، فكل ناقد له تشددات وتساهلات، والأوفق اعتبار نقده بغيره من النقاد، والحكم عليه على ضوء تفرده وشذوذه في النقد كما

١- الرفع والتكميل، ص ١٥٢. وانظر: مقدمة فتح الباري، ابن حجر العسقلاني، ص ٤١٩.

٢- أصول التصحيح والتضعيف، عبدالغني بن أحمد جبر مزهر، ص ٤٠، (مقال كتب في١٢/٥/١٤٢٨هـ)، رابط المقال:www.saaid.net/book/search.php

٣ - وهو عَارِمٌ مُحَمَّدُ بنُ الفَضْلِ السَّدُوْسِيُّ البَصْرِيُّ، الحَافِظُ، الثَّبْتُ، الإِمَامُ، أَبُو النُّعْمَانِ السَّدُوْسِيُّ، البَصْرِيُّ. انظر: سير أعلام النبلاء، الذهبي، ٢٦٧/١٠.

٤- سير أعلام النبلاء، ٢٦٧/١٠.

٥- الرفع والتكميل، ص ١٨٠-١٩٤، ومنهج النقد في علوم الحديث، نور الدين العتر، ص٩٠.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

يعلم ذلك، من تصرفات أئمة النقد أمثال: الذهبي، فهو من المعروفين بالاستقراء الواسع في نقد الرجال"[١].

ومثاله أيضا ما جاء في ترجمة عباد بن عباد المهلبي قال فيه الذهبي:" (وثقوه وحديثه في الكتب) وقال أبو حاتم: (لا يحتج به) قلت: (أي الذهبي) أبو حاتم متعنت في الرجل"[٢].

ومن أمثلة ما وقع من التعارض في الراوي الواحد وكان منشؤه تعنت الجارحين أيضا ما أخرجه الذهبي في ميزانه في ترجمة (سويد بن عمرو الكلبي) بعد ما نقل توثيقه عن ابن معين وغيره فقال:" أما ابن حبان فأسرف واجترأ فقال:" كان يقلب الأسانيد ويضع على الأسانيد الصحيحة المتون الواهية"[٣].

المطلب التاسع: الجرح الناتج عن ناقد أضعف من الراوي المجروح.

لا بد من الموازنة في الجرح والتعديل مراعاة عدالة الجارح فقد يكون من يصدر الجرح بحق رواة الحديث؛ هو نفسه مجروحا، وبالتالي فلا يكون لجرحه وزن أمام تعديل المعدلين؛ لأنه جرح فاقد لشروط صحته أن يكون الجارح عدلا. وكذلك بالنسبة إلى التعديل فلا يعبأ بتعديل صادر عن شخص فاقد للعدالة فمن ذلك ما جاء في ترجمة أحمد بن شبيب الحبطي قال ابن حجر: (قال عنه) ابن عدي قبلة أهل العراق ووثقوه وكتب عنه علي بن المديني، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال أبو الفتح الأزدي منكر الحديث غير مرضي قلت(أي ابن حجر):" لم يلتفت أحد إلى هذا القول بل الأزدي غير مرضي"[٤].

١- الجرح والتعديل عند المحدثين، رضا أحمد صمدي، موقع صيد الفوائد ص ٤٢ الرابط: faculty.ksu.edu.sa/a_m.

٢- الرواة المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم، الذهبي، ص ١١٢.

٣- ميزان الإعتدال، ٣٩٧/١. وللمزيد في موضوع تشدد علماء الجرح والتعديل انظر: الجرح والتعديل بين المتشددين والمتساهلين، محمد طاهر الجوابي، ص ٣٥٦ وما بعدها.

٤- تهذيب التهذيب، ٣١/١.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

يعلم ذلك، من تصرفات أئمة النقد أمثال: الذهبي، فهو من المعروفين بالاستقراء الواسع في نقد الرجال"[١].

ومثاله أيضا ما جاء في ترجمة عباد بن عباد المهلبي قال فيه الذهبي:" (وثقوه وحديثه في الكتب) وقال أبو حاتم: (لا يحتج به) قلت: (أي الذهبي) أبو حاتم متعنت في الرجل"[٢].

ومن أمثلة ما وقع من التعارض في الراوي الواحد وكان منشؤه تعنت الجارحين أيضا ما أخرجه الذهبي في ميزانه في ترجمة (سويد بن عمرو الكلبي) بعد ما نقل توثيقه عن ابن معين وغيره فقال:" أما ابن حبان فأسرف واجترأ فقال:" كان يقلب الأسانيد ويضع على الأسانيد الصحيحة المتون الواهية"[٣].

المطلب التاسع: الجرح الناتج عن ناقد أضعف من الراوي المجروح.

لا بد من الموازنة في الجرح والتعديل مراعاة عدالة الجارح فقد يكون من يصدر الجرح بحق رواة الحديث؛ هو نفسه مجروحا، وبالتالي فلا يكون لجرحه وزن أمام تعديل المعدلين؛ لأنه جرح فاقد لشروط صحته أن يكون الجارح عدلا. وكذلك بالنسبة إلى التعديل فلا يعبأ بتعديل صادر عن شخص فاقد للعدالة فمن ذلك ما جاء في ترجمة أحمد بن شبيب الحبطي قال ابن حجر: (قال عنه) ابن عدي قِبلة أهل العراق ووثقوه وكتب عنه علي بن المديني، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال أبو الفتح الأزدي منكر الحديث غير مرضي قلت(أي ابن حجر):" لم يلتفت أحد إلى هذا القول بل الأزدي غير مرضي"[٤].

١- الجرح والتعديل عند المحدثين، رضا أحمد صمدي، موقع صيد الفوائد ص ٤٢ الرابط: faculty.ksu.edu.sa/a_m.

٢- الرواة المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم، الذهبي، ص ١١٢.

٣- ميزان الإعتدال، ٣٩٧/١. وللمزيد في موضوع تشدد علماء الجرح والتعديل انظر: الجرح والتعديل بين المتشددين والمتساهلين، محمد ظاهر الجوابي، ص ٣٥٦ وما بعدها.

٤- تهذيب التهذيب، ٣١/١.

وقال في موضع آخر:" لا عبرة بقول الأزدي؛ لأنه هو ضعيف، فكيف يعتمد في تضعيف الثقات"[١]. ومنه أيضا قول عبدالرحمن بن يوسف بن خراش في عمرو بن سليم الزرقي (ثقة في حديثه اختلاط) فعلق ابن حجر على هذا بقوله:" ابن خراش مذكور بالرفض والبدعة فلا ينظر إليه"[٢]. وقال (أي ابن حجر):" وقول الأزدي لا عبرة فيه إذا انفرد"[٣].

المطلب العاشر: الجرح الناتج عن ناقد ليس من أهل الخبرة في الحكم على الرواة.

قال الخطيب:" إذا صدر الطعن ممن هو ليس أهلاً لذلك لضعف فيه، كالكديمي، والأزدي[٤]. فحينئذ لا يبادر إلى قبول جرحه، وكذا تعديله ما لم يوافقه فيه غيره.

ومنه: ما طعن فيه على الفضيل بن عياض، يقول الذهبي في ترجمته للفضيل وهو حجة كبير القدر ولا عبرة بما نقله أحمد بن أبي خيثمة سمعت قطبة بن العلاء يقول:" تركت حديث فضيل بن عياض؛ لأنه روى أحاديث أزرى بها على عثمان بن عفان، قلت(أي الذهبي): فلا نسمع قول قُطبة لبته اشتغل بحاله فقد قال البخاري:" فيه نظر"، وقال النسائي وغيره: ضعيف"[٥].

المطلب الحادي عشر: الجرح الناتج عن تفرد الناقد وشذوذه عن جمهرة النقاد وصيارفة الصنعة الحديثية.

ومعنى هذا أن الجرح وإن كان الجمهور على أنه يثبت بقول واحد من

١- المصدر السابق،٣٤٩/٤.

٢- مقدمة فتح الباري، ص ٣٨٦.

٣- المصدر السابق، ص ٤٣١.

٤- الجامع لأخلاق الراوي وأداب السامع، الخطيب البغدادي، ٢٨٦/١.

٥- سير أعلام النبلاء، ٤٤٨/٨. وانظر: مظاهر الإنصاف عند المحدثين في جرح الرواة، عبدالرحمن إبراهيم الخميسي، ص ١٤١ وما بعدها.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

أهل الجرح والتعديل؛ لكن ليس هذا محل اتفاق وليس مرضيا من قبل كل الجارحين؛ فأئمة الجرح غير المتشددين منهم يقبل تفردهم، وغيرهم لا يقبل إذا عارضه تعديل المعدلين؛ بل يراعى وجود المتابع له من عدمه.

قال العلائي في كتاب المختلطين في ترجمته لهشام بن عروة بن الزبير:" ذكر ابن القطان في أثناء كلام له أن هشاما هذا تغير واختلط وهذا القول لا عبرة به لعدم المتابع"[١].

وقال عمر بن علي الأندلسي معلقاً على حديث النبي ﷺ:" المتوفى عنها زوجها لا تلبس المعصفر من الثياب ولا الممشقة ولا الحلي ولا تكتحل ولا تختضب"[٢]، وأخطأ ابن أبي حزم حيث قال:" لا يصح لأجل إبراهيم ابن طهمان وقال أنه ضعيف، وإبراهيم هذا احتج به الشيخان، وزكاه المزكون ولا عبرة بانفراد ابن عمار الموصلي بتضعيفه"[٣].

المطلب الثاني عشر: الجرح الناتج عن تعارض الجرح والتعديل[٤].

لقد فَصَّلَ القول في المسألة المعلمي بقوله:" إذا اختلفوا في راوٍ فوثقه بعضهم ولينه بعضهم، ولم يأت في حقه تفصيل فالظاهر أنه وسط فيه لين مطلقاً، وإذا فصلوا أو أكثروا الكلام في راوٍ فثبتوه في حال، وضعفوه في

١- المختلطين، خليل بن كيكلدي بن عبدالله العلائي، ص ١٢٦.

٢- أخرجه أحمد، حديث رقم(٢٦٦٢٣) ٣٠٢/٦، تعليق شعيب الأرنؤوط:" إسناده صحيح". والنسائي، المجتبى من السنن، باب ما تجتنب الحادة من الثياب المصبغة، حديث رقم (٣٥٣٥٣) ٢٠٣/٦، وأبو داود في سننه، باب فيما تجتنبه المعتدة فى عدته، حديث رقم (٢٣٠٤) ٢٩٢/٢. قال الألباني:" صحيح".

٣- تحفة المحتاج إلى أدلة المنهاج، عمر بن علي الوادياشي، ٤١٧/٢ وحَسَّن إسنادها. وانظر: التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، ابن حجر العسقلاني، حديث رقم(١٦٤٥) ٥٠٦/٣.

٤- انظر: ضوابط الجرح والتعديل، مع دراسة تحليلية لترجمة إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق السَّبيعي، ص ٦٠-٦٣.

أخرى؛ فالواجب أن لا يؤخذ حكم ذاك الراوي إجمالاً إلا في حديث لم يتبين من أي الضربين هو، فأما إذا تبين فالواجب معاملته بحسب حاله"[١].

ومنه قول عباس الدُّوري في ترجمة ثواب بن عتبة:" سمعت يحيى يقول:" (شيخ صدق)؛ فإن كُنْتُ كتبتُ عن أبي زكريا (يحيى بن معين) فيه شيئاً، أنه ضعيف، فقد رجع أبو زكريا وهذا هو القول الأخير من قوله"[٢].

ومنه أيضا: فقد سأل عثمان الدارمي يحيى بن معين عن العلاء بن عبدالرحمن عن أبيه. فقال:" (ليس به بأس). قال: قلت: هو أحب إليك أو سعيد المقْبُري؟ فقال: سعيد أوثق والعلاء ضعيف"[٣]. فتضعيف ابن معين للعلاء إنما هو بالنسبة لسعيد المقْبُري وليس تضعيفاً مطلقاً[٤].

المطلب الثالث عشر: الجرح الناتج عن الناقد المتأخر لمخالفته أحكام المتقدمين في توثيق نفس الراوي.

يقصد بهذا المظهر أنه إذا جَرَّح المُجَرِحُ راوياً سبق لأئمة الجرح والتعديل تعديله؛ فإن جَرح المتأخر لا يكون من القوة بحيث يمكن معه إسدال الستار على ذلك الراوي وسحب الثقة عنه بعد أن ثبت تعديله من قبل أئمة الجرح المتقدمين. وذلك أن القرب الزمني من الراوي يعطي لأقوالهم فيه قوة وثباتا في حقه أكثر من أقوال من هو أبعد عنه منهم، لعلمهم ومعرفتهم به فقلما تجد راويا لا يعرفه الجهابذة الأوائل.

ومثاله: أن أبان بن صالح القرشي وثقه ابن معين[٥]، والعجلي[٦]،

١- التنكيل لما في تأنيب الكوثري من الأباطيل، عبدالرحمن بن يحيى المعلمي، ٣٣/٢.

٢- تاريخ ابن معين - رواية الدوري، يحيى بن معين، ٢٧٢/٤.

٣- تأريخ ابن معين - رواية عثمان الدارمي، يحيى بن معين، ص ١٧٤،١٧٣.

٤- انظر: فتح المغيث شرح ألفية الحديث، محمد بن عبدالرحمن السخاوي، ٣٧٧/١.

٥- تأريخ عثمان بن سعيد الدارمي، ص٧٢.

٦- معرفة الثقات، أحمد بن عبدالله العجلي، ١٩٨/١.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ويعقوب بن شيبة[1]، وأبو زرعة[2]، وأبو حاتم[3]. وقال النسائي: (ليس به بأس)[4]. ثم جاء بعد هؤلاء جميعا ابن عبدالبر، وابن حزم فحاولا تضعيفه: فقال ابن عبدالبر أنه:" (ضعيف)[5]. وقال ابن حزم مرة:" (ليس بالمشهور)[6]، ومرة" قال: (ليس بالقوي)"[7].

فكلام هؤلاء بعد توثيق الأوائل له لا يقدح في أبان بن صالح القرشي!. حتى يقول ابن حجر بعد نقله لكلام الأئمة فيه:" وهذه غفلة منهما وخطأ توارادا عليه فلم يضعف أبان أحد قبلهما ويكفي فيه قول ابن معين ومن تقدم معه"[8].

المطلب الرابع عشر: الجرح الناتج عن اختلاف دلالة لفظ التجريح.

ومنشأ هذا الخطأ يكون من اختلاف نسخ الكتاب أو التسرع في تفسير معاني الكلمات التي ظاهرها يفيد التجريح وهي خلاف ذلك.

ومنه ما قاله الذهبي في ترجمة بشر بن شعيب بن أبي حمزة الحمصي:" (صدوق، أخطأ ابن حبان بذكره في الضعفاء)[9]، وعمدته في ذلك مقالة الإمام البخاري:" "تركناه"، كذا نقل فوَهِم على البخاري إنما قال البخاري:" تركناه حيّاً سنة اثنتي عشرة ومائتين"[10].

١- تهذيب الكمال في أسماء الرجال، يوسف بن الزكي عبدالرحمن المزي، ١١/٢.

٢- الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ٢٩٧/٢.

٣- المصدر السابق نفس الجزء والصفحة.

٤- تهذيب الكمال،١١/٢.

٥- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، يوسف بن عبدالله بن عبد البر، ٣١٢/١.

٦- المحلى بالآثار، علي بن أحمد بن سعيد بن حزم، ١٩٨/١.

٧- المصدر السابق، :١٣٧/٧.

٨- تهذيب التهذيب، ٩٥/١.

٩- ميزان الإعتدال، ٣١٨/١. وانظر: التاريخ الكبير، محمد بن إسماعيل البخاري، ٧٦/٢. وفي نسخته المخطوطة من مكتبة كوبريلي:(قال أبو عبدالله:" ومات بعدنا").

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

قال ابن حجر:" وقال ابن حبان في كتاب الثقات[١]:" كان مُتْقناً" ثم غفل غفلة شديدة فذكره في الضعفاء، وروى عن البخاري أنه قال:" تركناه" وهذا خطأ من ابن حبان نشأ عن حذف، وذلك أن البخاري إنما قال في تاريخه:" تركناه حيّاً سنة اثنتي عشرة" - يعني ومائتين-، فسقط من نسخة ابن حبان لفظة: (حيّاً) فتغير المعنى"[٢].

وقد تختلف دلالة اللفظ جرحاً وتوثيقاً باختلاف ضبطه. مثل قولهم: "فلان مُوْد" فإن "مُود" بالتخفيف بمعنى هالك. من قولهم: "أودى فلان" أي: هلك. وبالتشديد مع الهمزة "مُؤدّ" أي حسن الأداء[٣].

المطلب الخامس عشر: الجرح الناتج عن خطأ نسبة الجرح إلى الإمام المحكي عنه.

قال الآجري: قلت لأبي داود:" حكى رجل عن شيبان الأبلي أنه سمع شعبة يقول: اكتبوا عن أبي أمية بن يعلى؛ فإنه شريف لا يكذب. واكتبوا عن الحسن بن دينار؛ فإنه صدوق. فكذب الذي حكى هذا. قال أبو عبيد: غلام خليل حكى هذا عن شيبان. فقال أبو داود:" كذب الذي حكى هذا"[٤].

وقال حمزة بن يوسف السهمي:" سألت أبا بكر عن عبدان عن ابن عقدة إذا حكى حكاية عن غيره في الشيوخ في الجرح، هل يقبل قوله؟ قال:" لا يقبل"[٥].

١- انظر: الثقات، محمد بن حبان بن أبي حاتم السبتي، ١٤١/٨.

٢- هدي الساري، ص ٣٩٣.

٣- انظر: تهذيب التهذيب، ٤٧١/٣، فتح المغيث، ٣٧٧/١.

٤- سؤالات أبي عبيد الآجري، سليمان بن الاشعث السجستاني، سؤال رقم (٩٥٦).

٥- سؤالات حمزة بن يوسف السهمي، علي بن عمر الدارقطني، سؤال رقم(١٦٦). وانظر: خلاصة التأصيل لعلم الجرح والتعديل، الشريف حاتم بن عارف العوني، ص ٢٥.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

• المبحث الثاني: مظاهر الجرح غير المعتبر المتعلقة بالراوي المجروح.

المطلب الأول: الجرح الناتج عن الخطأ في اسم الراوي ونسبه.

مثاله ما رواه الذهبي في ترجمة عبدالله بن بكير خمق فقال:" الإمام المحدث الحافظ الصدوق أبو زكريا القرشي المخزومي مولاهم البصري، كان غزير العلم، عارفا بالحديث، وإمام الناس، بصيرا بالفتوى، صادقا دينا، وما أدري ما لاح للنسائي منه حتى ضعفه، وقال مرة ليس بثقة وهو جرح مردود فقد احتج به الشيخان، وما علمت له حديثا منكرا"[١].

قال ابن حجر في ترجمة أحمد بن بشير الكوفي مولى عمرو بن حريث أحد رجال البخاري، رداً على قول النسائي فيه: ليس بذلك القوي، قول عثمان الدرامي، متروك قال:" أما تضعيف النسائي له فمشعر بأنه غير حافظ، وأما كلام عثمان الدرامي فقد رده الخطيب بأنه اشتبه عليه براوٍ آخر اتّفق اسمه واسم أبيه، وهو كما قال الخطيب رحمه الله تعالى"[٢].

قال عبدالرحمن الخميسي:" وجرح الدارمي يدل على أنه عن غير علم والله أعلم"[٣].

المطلب الثاني: الجرح الناتج عن الحكم على الراوي بتخصص معين بخلاف الحكم عليه عموماً.

قد يتخصص الراوي في فن من فنون الرواية بسبب ما يبذله فيه من جهد في تلقّيه وأدائه، فيكون حجّة في ذلك الفن[٤]، وأمّا ما سواه من فنون الرواية فقد يحتج به فيه، وقد تقصر درجته عن الاحتجاج، وربما قصرت

١- سير أعلام النبلاء، ١٠/٦١٤،٦١٣.

٢- انظر: هدى الساري، ص ٣٨٥- ٣٨٦.

٣- مظاهر الإنصاف عند المحدثين في جرح الرواة، ص ١٤٠.

٤- انظر: شرح علل الترمذي، ٢/٥٥٤.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

عن درجة الاعتبار.

ومثاله عاصم بن أبي النجود المقرئ المشهور. قال الحافظ الذهبي:" كان عاصم ثبتاً في القراءة، صدوقاً في الحديث. وقد وثقه أبو زرعة[١] وجماعة[٢]، وقال أبو حاتم: محله الصدق[٣]. وقال الدارقطني: في حفظه شيء[٤]. يعني: للحديث، لا للحروف. وما زال في كل وقت يكون العالم إماماً في فن مُقصّراً في فنون وكذلك كان صاحبه حفص بن سليمان ثبتاً في القراءة واهياً في الحديث، وكان الأعمش بخلافه كان ثبتاً في الحديث ليناً في الحروف[٥]".

وأيضاً:" عاصم بن بهدلة الكوفي، مولى بني أسد، ثبت في القراءة، وهو في الحديث دون الثبت صدوق يهم"[٦].

قال ابن حجر في شأن عاصم:" صدوق له أوهام، حجّة في القراءة، وحديثه في الصحيحين مقرون"[٧].

وكذلك محمد بن إسحاق بن يسار المطلبي مولاهم. قال الحافظ ابن حجر:" إمام المغازي، صدوق يدلس، ورمي بالتشيّع والقدر"[٨]. أخرج له البخاري تعليقاً، وأخرج له مسلم في المتابعات، فهو إمام في المغازي، وأما في أحاديث الأحكام فحديثه حسن متى صرّح بالسماع ولم يخالف من هو أوثق منه[٩].

١- انظر: الجرح والتعديل، ٣٤١/٦.

٢- انظر: تهذيب الكمال، ٤٧٧/١٣، ٤٧٦.

٣- عبارة أبي حاتم: "محله عندي محل الصدق، صالح الحديث، ولم يكن بذلك الحافظ". الجرح والتعديل، ٣٤١/٦.

٤- سؤالات البرقاني للدارقطني، علي بن عمر، ص ٤٩.

٥- سير أعلام النبلاء، ٢٦٠/٥.

٦- ميزان الإعتدال، ٣٥٧/٢.

٧- تقريب التهذيب، ابن حجر العسقلاني، ص ٢٨٥.

٨- المصدر السابق، ص ٤٦٧.

٩- انظر: سير أعلام النبلاء، ٤١/٧، وهدي الساري، ص٤٥٨.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وهناك أفراد اشتهروا بفن معين لكن لا يُلتفت إلى مروياتهم فيه إذْ كانوا مجروحي العدالة؛ كأبي مخنف لوط بن يحيى الأزدي[١]، وهشام بن محمد بن السائب الكلبي[٢].

المطلب الثالث: الجرح الناتج بحق من اشتهرت عدالته وظهرت إمامته.

لا يقبل الجرح بحق من استفاضت عدالته واشتهرت إمامته، ،لذلك لا يُلتفت إلى كلام ابن أبي ذئب في الإمام مالك، ولا إلى كلام النسائي في أحمد بن صالح المصري؛ لأن هؤلاء أئمة مشهورون صار الجارح لهم كالآتي بخبر غريب لو صحّ لتوفرت الدواعي على نقله[٣].

وقد صحّ عن ابن معين أنه تكلم في الإمام الشافعي، لذا قال الذهبي:"قد آذى ابن معين نفسه بذلك ولم يلتفت الناس إلى كلامه في الشافعي ولا إلى كلامه في جماعة من الأثبات، كما لم يلتفتوا إلى توثيقه لبعض الناس، فإنّا نقبل قوله دائماً في الجرح والتعديل ونُقدِّمُه على كثير من الحفّاظ ما لم يخالف الجمهور في اجتهاده، فإذا انفرد بتوثيق من ليّنه الجمهور، أو بتضعيف من وثّقه الجمهور وقَبِلُوه فالحكم لعموم أقوال الأئمة لا لمن شذّ"[٤].

وفي مقابل ذلك لا يؤخذ بتوثيق إمامٍ لراوٍ اتفق الأئمة على تركه ولذلك أعرضوا عن توثيق الإمام الشافعي لإبراهيم بن محمد بن أبي يحيى الأسلمي مولاهم[٥].

١- انظر: ميزان الإعتدال، ٤١٩/٣.

٢- انظر: المصدر السابق، ٣٠٤،٣٠٥/٤.

٣- طبقات الشافعية الكبرى، تاج الدين بن علي بن عبدالكافي السبكي، ١٢/٢، وأيضاً: قاعدة في الجرح والتعديل، للسبكي، ص ٢٤- ٢٨.

٤- ذكر أسماء من تُكُلِّمَ فيه وهو مُوَثَّق، للذهبي، ص ٤٩.

٥- ميزان الإعتدال، ٥٧/١.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المطلب الرابع: الجرح الناتج بحق راوي ليس من هو بين أيدينا.

ينبغي أن يؤخذ بعين الاعتبار ما إذا كان الجرح صحيحا ثابتا في حق المجروح. فكم من جرح ألصق بأناس هم منه براء ولكنهم جرحوا خطأ أو توهما. وفي سبيل دفع احتمالية الوقوع بمثل هذا المحذور يجب على طلاب الحقيقة والإنصاف أن يطلعوا على جميع ما قيل في ذلك الراوي لكي يستطيعوا أن يقتربوا من الحقيقة أكثر وأكثر.

مثاله: ما جرح به الراوي على سبيل التوهم ما ذكره ابن حجر في ترجمة هارون الغنوي بقوله:" وأما قول المؤلف وهاهو شعبة فيما قيل، فأجاد في تمريض هذا القول ولا أصل لذلك عن شعبة وإنما قال ابن الجوزي في الضعفاء له قال شعبة: لأن أقدم فتضرب عنقي أحب إلي من أن أقول حدثنا أبو هارون الغنوي كذا نقل ابن الجوزي وهذا خطأ نشأ عن تصحيف وإنما هو أبو هارون العبدي، وهو عمارة بن جوين مجمع على ضعفه، وقد نقل ابن الجوزي هذا القول عن شعبة في ترجمة أبي هارون العبدي أيضا وهو الصحيح"[1].

فالوهم كان السبب في سحب الثقة عن رجل هو من أهل العدالة والرضى.

المطلب الخامس: الجرح الناتج باعتبار سياق الكلام وقرائن الأحوال المقترنة بالجرح والتعديل.

هذا ضابط خفي إذ يوجب هذا معرفة المناسبة التي أصدر الحكم منها على الراوي فقد يكون الحكم نسبيا باعتبار من قرن معه. فقد يسأل عن المتوسط الحال مقرونا مع الضعفاء فيقال: فلان ثقة وهو لا يريد أنه ثقة مطلقا؛ بل مقارنة مع من ذكر من الضعفاء. وقد يسأل كذلك عن المتوسط

١- لسان الميزان، ٨٣/١.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

مقرونا مع من هو أوثق منه فيقال: هو ضعيف ولا يراد أنه ضعيف مطلقا.

ومثاله أن عثمان الدارمي سأل يحيي بن معين عن العلاء بن عبدالرحمن فقال: (ليس به بأس) قال قلت: هو أحب إليك أو سعيد المقبري؟ فقال: (سعيد أوثق والعلاء ضعيف)[١]. أي أن العلاء ضعيف مقارنة بالمقبري وإلا فإن قوله (ليس به بأس) توثيق منه له. وقد نص الإمام السخاوي على هذا فقال:" فتضعيف ابن معين للعلاء إنما هو نسبة لسعيد المقبري وليس تضعيفا مطلقا"[٢].

ومنه أيضا قول أحمد بن حنبل في محمد بن إبراهيم بن أبي عدي وأزهر ابن سعد السمان: (ابن أبي عدي أحب إلى من أزهر)[٣]. مع أن أزهر بن سعد هذا لا مجال للكلام في وثاقته (فقد ذكره ابن حبان في الثقات،... وقال ابن معين أروى الناس عن ابن عون وأعرفهم به أزهر"[٤].

المطلب السادس: الجرح بما لا يُعَدُّ جرحاً في الراوي كاستعمال المباحات.

تواطأ المحدثون على العناية بسبر أحوال الرواة والمرويات، وتصدى لهذا الشأن جهابذتهم الذين عرفوا بسعة الاطلاع والتيقظ وحدة الذكاء والموسوعية، ونشأ عن ذلك رصيد هائل من أحكام الجرح والتعديل عن الأئمة على تعاقب العصور، فعمد نقاد الحديث إلى وضع ضوابط للتعامل مع هذا الرصيد الضخم من معلومات الجرح والتعديل فاستقرءوا أحكام الجرح والتعديل، ثم استنبطوا قواعد عامة حتى يتم تناول هذا الرصيد من

١- تأريخ عثمان بن سعيد الدارمي عن ابن معين، ص ١٧٢-١٧٤.

٢- فتح المغيث، ١/٣٧٧.

٣- تهذيب التهذيب، ١/١٧٧.

٤- المصدر السابق.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

معلومات الجرح والتعديل على أساس علمي[١].

فوقوع الراوي في الشيء من ذلك لا يجوز أن يعد قادحاً، إذ استعمال المباح مشروع، ولا يقدح في العدالة استعمال المشروعات، ولا يصح أن تكون مفسقات، وإن جرى العرف بتركها على التحقيق، فإن العرف لا يصلح دليلاً على المنع مما أباحه الله عز وجل ورسوله ﷺ. وما يختلف فيه الاجتهاد، فهذا إن فعله الراوي فلا يقدح فيه من جهة ما يكون له معه من عذر المخالفة، وخلاف العلماء في الأحكام كثير بينهم[٢].

وقد جاوز بعض النقاد فجرح الراوي أو تركه لمثل ذلك، ومن أمثلته:

أ- لعب الشطرنج: قال شعبة بن الحجاج:" لقيت ناجية الذي روى عنه أبو إسحاق، فرأيته يلعب بالشطرنج، فتركته، فلم أكتب عنه، ثم كتبت عن رجل عنه"[٣].

قال الخطيب:" ألا ترى أن شعبة في الابتداء جعل لعبه بالشطرنج مما يجرحه، فتركه، ثم استبان له صدقه في الرواية وسلامته من الكبائر، فكتب حديثه نازلاً"[٤]. ولعب الشطرنج مختلف فيه، وهو مكروه في أقل الأحوال وخارم من خوارم المروءة، وقد تركه شعبة أولا ثم روى عنه، وهذا يدل على أنه إنما تركه من باب الورع أو الهجر له كما يهجر المبتدع، ولو كان للتهمة لما كتب حديثه. وناجية بن كعب، قد قال فيه يحيى بن معين: صالح، وقال أبو حاتم: شيخ، ووثقه العجلي"[٥].

ومعروف عن شعبة تشدده في ترك حديث الراوي لشيء رآه منه في غير

١- معرفة علوم الحديث، محمد بن عبدالله الحاكم النيسابوري، ص ٥٣.

٢ - تحرير علوم الحديث، جديع، ٢٣٢/١.

٣- أخرجه الخطيب في " الكفاية"، ص ١٨٣. بإسناد صحيح.

٤- سؤالات ابن الجنيد، النص ٥٥٩.

٥- الجرح والتعديل، ٤٨٦/٨، ومعرفة الثقات، ٣٠٨/٢.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الحديث، مما يحتمل التأويل أو الخطأ[١].

ب- البخس في الميزان: عن ورقاء بن عمر، قال: قلت لشعبة: ما لك تركت حديث فلان؟ قال:" رأيته يزن إذا وزن فيرجح في الميزان، فتركت حديثه"[٢].

ج- الركض خلف البرذون: قلت لشعبة: ما لك تركت حديث فلان؟ قال:" رأيته يركض دابته، فتركت حديثه"[٣].

وغيرها مما يطول سرده: كعدم التستر في الحمام العام: كالخصيب بن جحدر"[٤]، وسماع أصوات الطنابير في بيته كالمنهال بن عمرو"[٥]، والبول قائما كسماك بن حرب"[٦]، وتولي منصب في الدولة: كإبراهيم بن سعد[٧]. وابن علية، وضرب على حديث ابن عيينة[٨]، وعبدالأعلى بن مسهر"[٩]، وأحمد بن عبدالملك بن واقد"[١٠]".

قال يحيى بن سعيد القطان:" لو لم أرو إلا عن كل من أرضى، ما رويت إلا عن خمسة"[١١].

١- تحرير علوم الحديث، عبدالله بن يوسف جديع، ٢٣٢/١.

٢- أخرجه ابن حبان البستي، المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، ٣٠/١، وإسناده حسن، وأخرج بعضه الخطيب في " الكفاية، ص ١٨٢.

٣- المصادر السابقة.

٤- الضعفاء الكبير، محمد بن عمر بن موسى العقيلي،٣٠/٢. وإسناده صحيح.

٥- الجرح والتعديل، ١٧٢/١.

٦- علل الحديث، رقم(١٢٧٩).

٧- سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني، علي بن عبدالله بن جعفر المديني، النص ٧٦، والعلل ومعرفة الرجال رواية المروذي، أحمد بن حنبل، ١٢٥/١.

٨- سؤالات الآجري لأبي داود السجستاني، النص ٨٢.

٩- الجرح والتعديل، ٢٨٩/١، وتاريخ أبي زرعة، عبدالرحمن بن عمرو النصري، ٣٨٢/١.

١٠- تهذيب الكمال، ٣٩٣/١.

١١- تاريخ ابن معين رواية الدوري، ٦٤٦/٢.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

قال جديع: " بل والجامعين لأوصاف الورع والعفة حتى المباح المستحسن تركه، كما يدل عليه رأيه في إبراهيم بن سعد، فإبراهيم لم يكن ليعاب في حفظه، إنما عيبه قربه من الحاكم"[1].

قال الباحثان: فإذا لم يتول هولاء الصالحون الوظائف والمناصب فيرعوا حق الله في الرعية وهم أمناء؛ فمن يتولاها إذن؟ وما علاقة تولي المنصب بالضبط للكتاب والصدر؛ إن لم يؤثر المنصب على حرصه على العلم وتعاهد مروياته؟.

ط- أخذ الأجرة على التحديث: ومن هذا القدح على المحدث بأخذ الأجرة على التحديث، وممن عيب به: أبو نعيم الفضل بن دكين، وهشام بن عمار، وعلي بن عبدالعزيز المكي[2].

وعلل بعضهم القدح بمثل هذه الصورة بأن أخذ الأجرة ربما أغرى المحدث بالزيادة في الحديث من أجل المال، كما قد يغريه بذلك لصوقه بالسلطان؛ لما يجره إلى محاباته. والصواب في جميع ذلك: أن القدح فيها ليس معتبراً، من جهة أننا اشترطنا الصدق لقبول روايته، فإذا ثبت اندفعت به مثل هذه الظنون[3].

المطلب السابع: الجرح الناتج عن الاقتصار في نقل التجريح دون نقل التعديل.

قال الذهبي في معرض ترجمة أبان بن يزيد العطار، وهو حافظ صدوق إمام، إذ قال:" وقد أورده العلامة أبو الفرج ابن الجوزي في الضعفاء ولم يذكر فيه أقوال من وثّقه، وهذا من عيوب كتابه، يسرد الجرح ويسكتُ عن التوثيق"[4].

١- تحرير علوم الحديث، ١/٢٣٤.

٢- مقدمة ابن الصلاح في علوم الحديث، عثمان بن عبدالرحمن الشهرزوري، ص ٦١، ومنهج الإمام البخاري في تصحيح الأحاديث وتعليلها، وأبو بكر كافي، ص ٦٠.

٣- ضوابط الجرح والتعديل، ص ٦٧.

٤- ميزان الإعتدال، ١/١٦.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المبحث الثالث: مظاهر الجرح غير المعتبر الناتجة من الأمور المشتركة بين الناقد والراوي

المطلب الأول: الجرح الناتج عن اختلاف العقائد.

يجب مراعاة عقائد الرواة ومذاهبهم عند الموازنة بين الجرح والتعديل. إذ كثيرا ما ينطلق الناس في توثيقهم وتجريحهم من عقائدهم ومذاهبهم فلا يرون صوابا ولا عدالة فيمن كان على عقيدة أو مذهب يخالف ما هم عليه.

وهذا أمر في غاية الأهمية والخطورة؛ لأن الحكم يجب أن يتجه إلى أمرين لا ثالث لهما العدالة والضبط. فمن كان عدلاً سالماً من أسباب الفسق وخوارم المروءة ضابطاً لما يروي عالما بما يحيل معاني الألفاظ يجب أن يقبل حديثه بقطع النظر عن مذهبه ومعتقده في الأمور الفرعية التي لا تخرج من الملة[1].

وكذلك الحال فيمن كان معه على توافق تام في العقيدة أو المذهب؛ فإنه قد يتساهل في تعديله ويرفعه فوق ما يستحق بسبب هذا التوافق، قال الذهبي:" قد يكون نفس الإمام فيما وافق مذهبه أو في حال شيخه ألطف منه فيما كان بخلاف ذلك"[2].

قال ابن حجر:" ومما ينبغي أن يتوقف في قبول قوله في الجرح من كان بينه وبين من جرحه عداوة سببها الاختلاف في الاعتقاد، فإن الجاذق إذا تأمل ثلب أبي اسحاق الجوزجاني لأهل الكوفة رأى العجب، وذلك لشدة انحرافه في النصب، وشهرة أهلها في التشيع، فتراه لا يتوقف في جرح من ذكره منهم بلسان ذلق وعبارة طلقة، حتى أخذ يلين مثل الأعمش، وأبي نُعَيم وعبيدالله بن موسى، وأساطين الحديث وأركان الرواية. فهذا إذا عارضه

١- ضوابط الجرح والتعديل، ص ١٩٣- ١٩٤.

٢- الموقظة في مصطلح الحديث، للذهبي، ١٦/١.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

مثله أو أكبر منه فوثق رجلا ضعفه قبل التوثيق، ويلتحق به عبدالرحمن بن يوسف بن خراش الحافظ المحدث، فإنه من غلاة الشيعة؛ بل نسب إلى الرفض فيتأنى في جرحه لأهل الشام للعداوة البينة في الاعتقاد"[١].

ومن هذا القبيل تحامل أهل الحديث على أهل الرأي، فإنه يجب أن يتوقف فيه ويتأنى في قبوله.

قال الحافظ ابن حجر في ترجمة نعيم بن حماد:" إنه كان شديدا على أهل الرأي"[٢].

وقال الذهبي في ترجمة عبدالمؤمن بن خلف "أبو يعلى النسفي":" وكان من علماء الظاهرية أخذ الكتب من محمد بن داود الظاهري، وكان شديد الحب للآثار مُحطّاً على أهل القياس"[٣].

وكذلك الطعن بين المحدثين والأشاعرة؛ فاستمع إلى تاج الدين السبكي يتحدث عن الذهبي:" هذا شيخنا الذهبي له علم وديانة، وعنده على أهل السنة تحمل مفرط؛ فلا يجوز أن يعتمد عليه وهو شيخنا ومعلمنا، غير أن الحق أحق بالاتباع فإن غالبهم أشاعرة، وهو إذا وقع بالأشعري لا يبقي ولا يذر"[٤].

يقول السبكي:" ومما ينبغي أن يتفقد عند الجرح حال العقائد واختلافها بالنسبة إلى الجارح والمجروح، فربما خالف الجارح المجروح في العقيدة فجرحه لذلك، وإليه أشار الرافعي بقوله:" وينبغي أن يكون المزكون براء من الشحناء والعصبية في المذهب خوفا من أن يحملهم ذلك إلى جرح عدل، أو تزكية فاسق، وقد وقع الكثير من الأئمة جرحوا بناء على

١- لسان الميزان، ١٦/١.

٢- تهذيب التهذيب، ٤٦٠/١٠.

٣- تذكرة الحفاظ، للذهبي، ٨٦٦/٣.

٤- طبقات الشافعية الكبرى، للسبكي، ١٩٠/١.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

معتقدهم، وهم المخطئون والمجروح مصيب"[١].

ومن الأحكام التي تأثرت بين الرواة مصدرها العقيدة (قول بعضهم في البخاري، تركه أبو زرعة وأبو حاتم من أجل مسألة اللفظ)[٢].

يقول المناوي:" فيا لله أيجوز لأحد أن يقول في البخاري متروك مع أن الحق في مسألة اللفظ معه؟! إذ لا يسترِيب عاقل في أن تلفظه من أفعاله الحادثة التي هي مخلوقة لله؛ وإنما أنكرها أحمد لبشاعة لفظها، وهذا الذهبي من هذا القبيل له علم وديانة وعنده على أهل السنة تحمل مفرط فلا يجوز الإعتماد عليه"[٣].

فاختلاف العقيدة أصبح مطعناً عند بعض العلماء الذين لم يستطيعوا أن يتجردوا عن أهوائهم، وعند بعض الفرق كذلك؛ لأجل هذا كله اشترط كثير من العلماء لقبول الجرح أن يكون مفسرا؛ أي أن يقدم الجارح دليلاً على جرحه لذلك المجروح ليعلم الباعث الحقيقي لذلك الجرح.

يقول الشافعي:" ولا نقبل الجرح من الجارح إلا بتفسير ما يجرح به الجارح المجروح؛ فإن الناس قد يجرحون بالاختلاف والأهواء، ويكفر بعضهم بعضاً، ويضلل بعضهم بعضاً، ويجرحون بالتأويل، فلا يقبل الجرح إلا بنص ما يرى هو مثله بجرح سواء أكان الجارح فقيهاً أو غير فقيه لما وصفت من التأويل"[٤].

ومنه قول الدارقطني في (محمد بن مَروان القطان):" شيخٌ من الشيعة،

١- قاعدة في الجرح والتعديل، ص١٢.

٢- المصدر السابق، ص١٣.

٣- يعني القول أن التلفظ بالقرآن مخلوق، وليس قديما. انظر: اليواقيت والدرر في شرح نخبة الفكر، عبدالرؤوف المناوي، ٢٣٢/١.

٤- الأم مع مختصر المزني، محمد بن إدريس الشافعي، ١٢٤،٥٣/٧.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

حاطب ليل، لا يكاد يُحدث عن ثقة، متروك"[١].

يقول القاسمي:" وقد تجافى أرباب الصحاح الرواية عن أهل الرأي، كالإمام أبي يوسف والإمام محمد بن الحسن، فقد لينهما أهل الحديث في " ميزان الاعتدال " ولعمري لم ينصفوهما، وهما البحران الزاخران، وآثارهما تشهد بسعة علمهما وتبحرهما، ... ولكن العصبية!. ... ولقد وجد لبعض المحدثين تراجم لأئمة أهل الرأي، يخجل المرء من قراءتها! فضلاً عن تدوينها! وما السبب إلا تخالف المشرب"[٢].

المطلب الثاني: الجرح الناتج عن اختلاف المذهب.

يقول اللكنوي:" كأن يكون أحدهما من أهل الرأي، والآخر من أهل الحديث، فيطعن هذا في رواية ذاك"[٣]. جاء في ترتيب المدارك للقاضي عياض(٣/١):" قال أحمد بن حنبل ما زلنا نلعن أهل الرأي ويعلنوننا حتى جاء الشافعي فمزج بيننا"[٤]، يريد أنه تمسك بصحيح الآثار واستعملها، ثم أراهم أن من الرأي ما يحتاج اليه، وتنبني أحكام الشرع عليه، وأنه قياس على أصولها ومنتزع منها، وأراهم كيفية انتزاعها، والتعلق بعللها وتنبيهاتها. فعلم أصحاب الحديث أن صحيح الرأي فرع الأصل، وعلم أصحاب الرأي أنه لا فرع إلا بعد الأصل، وأنه لا غنى عن تقديم السنن وصحيح الآثار أولاً"[٥].

ويقول اللكنوي:" الجرح إذا صدر من تعصب أو عداوة أو منافرة أو

١- سؤالات البرقاني للدارقطني، ترجمة رقم(٤٥٨).

٢- قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث، محمد جمال الدين القاسمي، ص ٢٤.

٣- الرفع والتكميل، ص ٤٢١- ٤٢٢.

٤- الموافقات، إبراهيم بن موسى بن محمد الشاطبي، ١٧/٢.

٥- ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك، عياض بن موسى اليحصبي ٢٢/١.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

نحو ذلك فهو جرح مردود، ولا يؤمن به إلا المطرود ومن ثم قالوا: لا يقبل جرح المعاصر على المعاصر، أي إذا كان بلا حجة، لأن المعاصرة تفضي غالباً إلى المنافرة - إلى أن قال: فائدة قد صرحوا بأن كلمات المعاصر في حق المعاصر غير مقبولة وهو كما أشرنا إليه مقيد بما إذا كانت بغير برهان وحجة، وكانت مبنية على التعصب والمنافرة فإن لم يكن هذا ولا هذا فهي مقبولة بلا شبهة فاحفظه فإنه مما ينفعك في الأولى والآخرة"[1].

ومثاله ما حدث بين البخاري والذهلي في مسالة اللفظ هل هو مخلوق أم لا؟[2].

المطلب الثالث: جرح الأقران والأخذ بالتوهم والمنافسة.

والأقران: هم الرواة الذين اشتركوا في السن واللقي[3].

رد العلماء كلام الأقران بعضهم في بعض ولم يقبلوه؛ لأنه ناشئ عن حسد وعداوة، وما كان كذلك فحقه الرفض وعدم القبول، وقد نص غير واحد من الأئمة المتقدمين والمتأخرين على ذلك ولم يؤثر عن أحد منهم أنه خالف فيه مما يعتبر اجماعاً، ومن هؤلاء الأئمة الذين نصوا على هذا ابن عباس حيث قال:" استمعوا علم العلماء ولا تصدقوا بعضهم على بعض فوالذي نفسي بيده لهم أشد تغايراً[4] من التيوس[5] في زروبها[6]"[1]، وقول مالك

١- جامع بيان العلم وفضله، ابن عبدالبر، ص ٤٣٩.

٢- طبقات الشافعية الكبرى، ٢/٢٢٨-٢٣٠.

٣- نزهة النظر بشرح نخبة الفكر، ابن حجر العسقلاني، ص ٧٢.

٤ - قال الباحثان: من الغيرة، والحسد.

٥ - التَّيس: الذَّكَرُ من الظِّباء والمَعَزِ والوعول، والجمع: تُيُوس وأتياس وتِيَسَة، قال مالك بن خالد النخاعي يصف رأسَ شاهِقَة: من فوقه أنسرٌ سودٌ وأغْرِبَةٌ ... وتَحتَهُ أعْنُزٌ كُلْفٌ وأتياسُ. انظر: تاج العروس من جواهر القاموس، محمد بن محمد بن عبدالرزاق الملقب بمرتضى الزبيدي، دار الحياة بيروت، ط وسنة بدون، ١٥/ ٤٨٦.

٦ - الزُّرْب: كَنِيف يُحظَر على الغنم، والجمع الزُّروب. قال الراجز: مَحَلُّها إن عَكَفَ الشَّفِيفُ

ـ دينار البصري:" يؤخذ بقول العلماء والقراء في كل شيء؛ إلا قول بعضهم في بعض؛ فإنهم أشد تحاسداً من التيوس تنصب لهم الشاة انضارب[3] فَيَنِبُ[4] هذا من هاهنا، وهذا من هاهنا"[5].

وكثيرا ما تقع مشادات كلامية بين الأقران والمتعاصرين، وهم على درجة من العدالة والوثاقة عندها لا يصلح أن يكون مثل هذا الكلام أساسا للطعن فيهم.

يقول الذهبي:" وكلام الأقران في بعض ينبغي أن يطوى ولا يروى، ويطرح ولا يجعل طعنا، ويعامل الرجل بالعدل والقسط"[6].

وقال أيضاً:" كلام الأقران بعضهم في بعض لا يعبأ به؛ لاسيما إذا لاح

... الزرنبُ والعُنَةُ والكَنيفُ. ويسمّى الزرنبُ الزّرِيبةَ أيضاً. انظر: الصحاح؛ تاج اللغة وصحاح العربية، إسماعيل بن حماد الجوهري، ١٦٠/٢.

١- جامع بيان العلم، الخطيب البغدادي، ٢٩٥/٢.

٢ - توضع وتكون اشارة امام الذكور. انظر: المصباح المنير، أحمد بن محمد الفيومي، مادة نصب.

٣ - شاة غير ملقحة خرجت اليها فحولها لتلقيحها فتقاتلت وتناطحت عليها. انظر: الصحاح، الجوهري، ٣٥٣/١، ولسان العرب، ابن منظور، مادة ضرب.

٤ - نَبَّ التَّيْسُ يَنِبُّ نَبّاً ونَبِيباً ونُباباً ونَبْنَبَ صاحَ عند الهِياجِ. وقال عمر لوفْدِ أهلِ الكوفة حين شَكَوْا سَعْداً:" لِيُكَلِّمْني بعضُكم ولا تَنِبُّوا عندي نَبِيبَ التُّيوسِ أي تَصيحوا ونَبْنَبَ الرجلُ إذا هَذَى عند الجماع". وفي حديث الحدود:" يَعْمِدُ أحدُهم إذا غَزَا الناسُ فينِبُّ كَنَبِيبِ التَّيْسِ"، النَّبِيبُ صَوْتُ التيس عند السِّفادِ". وفي حديث عبدالله بن عُمر:" أنه أتَى الطائفَ فإذا هو يَرَى التُّيُوسَ تَلِبُّ أو تَنِبُّ على الغَنم ونَبْنَبَ إذا طَوَّلَ عَمَلَه وحَسَّنَه ونَبَّ عَتُود فُلان إذ تَكَبَّر قال الفرزدق:

وكُنَّا إذا الجَبَّارُ نَبَّ عَتُودُه ... ضَرَبْنَاهُ تحت الأُنْثَيَين على الكَرْدِ. انظر: لسان العرب، ابن منظور، مادة نبب.

٥- جامع بيان العلم، ٢٩٥/٢.

٦- ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق، ص ٤٦.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

لك أنه لعداوة أو لمذهب أو لحسد، وما ينجو منه إلا من عصمه الله"[١].

قال ابن حجر:" كثيرا ما يقع بين المتعاصرين الاختلاف والتباين لهذا وغيره وكل هذا ينبغي أن يتأنى فيه ويتأمل"[٢].

ومن أمثلته ما أورده الذهبي في ترجمته لأبي نعيم الأصبهاني:" ولأبي عبدالله بن أبي مندة حط على أبي نعيم من قبل المذهب كما للآخر حط عليه فلا ينبغي أن يلتفت إلى ذلك الواقع الذي بينهما"[٣].

وفي طبقات الحفاظ:" قال الذهبي لا يقبل قوله:" أي قول أبي نعيم" فيه (أي في عبدالله بن أبي مندة) كما لا يقبل قول ابن أبي مندة في أبي نعيم للعداوة المشهورة بينهما"[٤].

ومنه: قال أحمد بن صالح المصري: قلت لابن وهب: ما كان مالك يقول في ابن سمعان – يعني عبدالله بن زياد بن سمعان – قال:" لا يقبل قول بعضهم في بعض"[٥]. وقال أيضا:" وإن كان ابن سمعان من معاصري الإمام مالك إلا أن كلام الإمام مالك فيه كان بحجة، بدليل أن العلماء مجمعون على ترك حديثه وكذّبه غير واحد منهم"[٦].

وللذهبي كلام كثير في هذا المعنى منثور في ثنايا التراجم، من ذلك ما ذكره في ترجمة أحمد بن عبدالله أبي نعيم الأصبهاني، وكلام ابن أبي مندة في أبي نعيم فظيع، لا أحب حكايته، ولا أقبل قول كل منهما في الآخر بل هما عندي مقبولان، ... كلام الأقران بعضهم في بعض لا يعبأ به؛ لا سيما إذا

١- ميزان الإعتدال، ٢٥١/١.

٢- لسان الميزان، ١٦/١.

٣- تذكرة الحفاظ، ١٠٩٧/٣.

٤- طبقات الحفاظ، جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي، ٤٠٩/١.

٥- تهذيب التهذيب، ٢٢٠/٥.

٦- المصدر السابق، ٢١٩/٥، ٢٢١.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

لاح لك أنه لعداوة أو لمذهب أو لحسد، ما ينجو منه إلا من عصم الله، ما علمت أن عصراً من الأعصار سلم أهله من ذلك سوى الأنبياء والصديقين، ولو شئت لسردت من ذلك كراريس"[١].

وقال في ترجمة أبي عبدالله محمد بن حاتم بن ميمون السمين وذكره أبو حفص الفلاس فقال:" ليس بشيء، قلت(أي الذهبي):" هذا من كلام الأقران الذي لا يسمع له فإن الرجل ثبت حجة"[٢].

وفي ترجمة أبي بكر عبدالله بن أبي داود السجستاني قلت(أي الذهبي):" لا ينبغي سماع قول ابن صاعد فيه كما لم نعتد بتكذيبه لابن صاعد، وكذا لا يسمع قول ابن جرير فيه فإن هؤلاء بينهم عداوة بينة فقف في كلام الأقران بعضهم في بعض"[٣].

والحجة في قبول الجرح من عدمه؛ قول ابن عبدالبر:" هذا باب قد غلط فيه كثير من الناس وضلت به نابتة جاهلة لا تدري ما عليها في ذلك، والصحيح في هذا الباب أن من صحت عدالته، وثبتت في العلم أمانته، وبانت ثقته وعنايته بالعلم، لم يلتفت فيه إلى قول أحد إلا أن يأتي في جرحه ببينة عادلة تصح بها جرحه على طريق الشهادات والعمل فيها من المشاهدة والمعاينة لذلك بما يوجب قوله من جهة الفقه والنظر، وأمّا من لم تثبت إمامته ولا عرفت عدالته، ولا صحت لعدم الحفظ والإتقان روايته، فإنه ينظر فيما اتفق أهل العلم عليه ويجتهد في قبول ما جاء به على حسب ما يؤدي النظر إليه، والدليل على أنه لا يقبل فيمن اتخذه جمهور من جماهير المسلمين إماماً في الدين قول أحد من الطاغين، أن السلف رضوان الله عليهم قد سبق من بعضهم في بعض كلام كثير في حال الغضب ومنه ما حمل عليه الحسد كما قال ابن عباس ومالك بن

١- ميزان الإعتدال، ١/١١١.

٢- سير أعلام النبلاء، ١١/٤٥١.

٣- تذكرة الحفاظ، ٢/٧٧٢.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

دينار وأبو حازم، ومنه على جهة التأويل مما لا يلزم القول فيه ما قاله القائل فيه، وقد حمل بعضهم على بعض السيف تأويلاً واجتهاداً لا يلزم تقليدهم في شيء من دون برهان ولا حجة توجبه"[١].

المطلب الرابع: وجود عداوة أو تعصب بين المجرح والمجروح.

يرى بعض العلماء أن الناقد متى اشتهرت إمامته فيجب أن يعتمد قوله مع الموازنة بين قوله وقول غيره، لا أن يطرح لأول وهلة لمجرد عداوة بينه وبين المجروح[٢].

ومثال اختلافهم في موجبات التعديل: ما أخرجه الفسوي قال:" سمعت إنسانا يقول لأحمد بن يونس (عبدالله العمري ضعيف) قال: إنما يضعفه رافضي مبغض لآبائه لو رأيت لحيته وخضابه وهيئته لعرفت أنه ثقة"[٣]، فعدله أحمد بن يونس بالنظر إلى لحيته وخضابه وهيئته وهو ما لا يعدل به العلماء.

ومثاله: قال اللكنوي:" ولهذا لم يُقبل قول الإمام مالك في محمد بن اسحاق صاحب المغازي أنه دجال من الدجاجلة لما عُلِمَ أنه صدر من منافرة باهرة، بل حققوا أنه من حَسَنُ الحديث، واحتجت به أئمة الحديث"[٤].

ولم يُقبل قدح النسائي في أحمد بن صالح المصري، والثوري في أبي حنيفة، وابن معين في الشافعي، وأحمد في الحارث المحاسبي؛ وابن منده في أبي نُعيم الأصبهاني وغيرهم كثير[٥].

١- جامع بيان العلم، ٢٩٧/٢. ونظر: نزهة النظر بشرح نخبة الفكر، ص٧٢.

٢- منهج النقد عند المحدثين. نشأته، وتاريخه، محمد مصطفى الأعظمي، ص ٤٢-٤٥، والتنكيل لما في تأنيب الكوثري من الأباطيل، ٥٤/١-٥٧.

٣- المعرفة والتأريخ، يعقوب بن سفيان الفسوي، ٦٦٥/٢.

٤- نصب الراية لأحاديث الهداية، عبدالله بن يوسف الزيلعي، ١٠٧/١، وفتح القدير، كمال الدين بن عبدالواحد بن الهمام، ١٥٩/١.

٥- الرفع والتكميل، ص ٤١١- ٤١٥، وانظر: هدي الساري، ١١٢/٢.

وقال إبراهيم بن المنذر عن محمد بن فليح:" نهاني مالك عن شيخين من قريش وقد أكثر عنهما في "الموطأ" وهما ممن يحتج به، ولم يبح كثير من الناس من كلام بعض الناس وذلك نحو ما يذكر عن إبراهيم في كلامه في الشعبي، وكلام الشعبي في عكرمة، وكذلك من كان قبلهم، ولم يلتفت أهل العلم إلى ذلك، ولا سقطت عدالة أحد إلا ببرهان ثابت وحجة"[١].

المطلب الخامس: التجريح بحركة لا تعني الجرح كحركة أو إشارة.

وسبب اشتراط التفسير في الجرح أن بعض أحكام الجرح في نظر النقاد قد لا تكون قادحا ترد به رواية الراوي في الحقيقة. فمنها:

أ- الإشارة الى اللسان عند السؤال عن الراوي: لما سأل سعيد بن عمرو البرذعي أبا زرعة عن رباح بن عبيدالله فقال:" كان أحمد بن حنبل يقول: وأشار أبو زرعة إلى لسانه أي أنه كذاب، ثم قال لي أبو زرعة: منكر"[٢].

ب- الإشارة الى الفم: قال عبدالملك بن عبدالحميد: سمعت أحمد بن حنبل يقول: عمرو بن برق له أشياء مناكير، ومعمر قد روى عنه، وكان عنده لا بأس به، وكانت له علة، ثم أشار أبو عبدالله بيده إلى فيه، أي يشرب"[٣].

ج- الإعراض بالوجه: قال محمد بن سعيد بن الرازي سمعت عبدالرحمن بن الحكم بن بشيريذكر عن مهران قال:" مر عبدالوهاب بن مجاهد فسألت سفيان عنه فاعرض عني"[٤]، وجاء في تهذيب الكمال قال:" مهران بن ابي عمر:" كنت مع سفيان الثوري في المسجد الحرام، فمر عبدالوهاب بن مجاهد فقال سفيان:" هذا كذاب"[٥].

١- جزء القراءة خلف الإمام، محمد بن إسماعيل البخاري، ص ١٤.

٢- أجوبة أبي زرعة على أسئلة البرذعي، عبيدالله بن عبدالكريم بن يزيد الرازي، ٢/٣٦٠.

٣- ضعفاء العقيلي، ٣/٢٥٩.

٤- الجرح والتعديل، ١/٧٧.

٥- المرجع السابق، ١/٧٦، وتهذيب الكمال، ١٨/٥١٧.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

د- تغير الوجه: قال العقيلي:" حدثنا أحمد بن علي قال حدثنا محمد بن علي بن الحسن بن شقيق قال حدثنا إبراهيم بن شماس قال سألت وكيع عن النضر بن شميل فتغير وجهه ورفع حاجبه وقال إن له مشيخة شبه الرضا به"[١].

وغيرها من الإشارات مما يطول ذكره كالتمخط: ومن ذلك ما ذكروه عن مسلم بن إبراهيم أنه قال في راو:" ما تصنعون به؟ ذكروه يوماً عند حماد فامتخط حماد"[٢]. قال الخطيب:" امتخاط حماد عند ذكره لا يوجب رد خبره"[٣]، وتحريك رأس يحيى القطان في القاسم بن عوف الشيباني[٤]، والخط على الرأس كعبدالرحمن بن مهدي في عبدالله بن جعفر[٥]. ومنها أيضا عبارة: دعني لا أقيء[٦]، وعوج الفم[٧]، ونفض اليد[٨]، والصياح[٩]، والضحك[١٠]. وغيرها[١١].

١- ضعفاء العقيلي، ٢٩٣/٤.

٢- الكفاية في علم الرواية، ص ١١٠.

٣- الكفاية في علم الرواية، ص ١١٣-١١٤، وينظر: تدريب الراوي شرح تقريب النـــواوي، للسيوطي، ٣٠٦/١.

٤- الجرح والتعديل،١١٥/٧، والكامل في ضعفاء الرجال، عبدالله بـــن محمـــد الجرجـــاني، ٣٧/٦، وتهذيب الكمال، ٤٠٠/٢٣.

٥- الكامل في الضعفاء، ١٧٩/٤.

٦- الجرح والتعديل، ١٤٣/١، والكفاية، ص ١١٣-١١٤، وتذكرة الحفاظ، ١٩٥/١.

٧- الكامل، ١٩٣/٣، وضعفاء العقيلي، ص ٥٢٧، ولسان الميزان، ٥٠١/٢.

٨- المجروحين، ص ١٠٠٥، ولسان الميزان، ٤٨٢/٢.

٩- الجرح والتعديل، ٥٩٢/٣-٥٩٣، وضعفاء العقيلـــي، ص ٥٤٢، وميـــزان الإعتـــدال، ص٢٨٨٥.

١٠- علل أحمد، ٣٥٧/٢.

١١- وللمزيد من الإشارات والحركات التي يعبر عنها بالتجريح أو التعديل؛ انظـــر: بحـــث أوجز العبارة بالجرح والتعديل والإشارة، حصة بنت محمد الصغير، مجلد:١ عدد:٧٢.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

واكتفينا بهذا الكم خشية الإطالة والإسهاب؛ وإلا فالصور كثيرة ومتعددة.

قال الباحثان: وبعد النظر والتحري في جميع الإشارات التي ذكرتها الباحثة مشكورة في دراستها؛ إلا أننا نرى أنها جانبت الصواب؛ بحيث لا يعتمد على الحكم على الرواة بالتوثيق أو التجريح لمجرد الإشارة لعدة أسباب:

١- لا يوجد إشارة واحدة اقتصر فيها علماء الجرح والتعديل على تجريح الراوي؛ وإنما ألحق الإشارة بعبارة. فالاعتماد لم يقم فقط على الإشارة وانما على العبارة التي يفهم منها صراحة الطعن والتضعيف لذلك الراوي.

٢- احتمال التأويل والتفسير لأي حركة قام بها الناقد والمجرح تفسر بعدة بتفسيرات: بعض العبارات لا تعد جرحًا، وهذه العبارة لا أعلم معناها، فقد يكون المجيب متشددًا مثل شعبة عندما سئل عن شخص فقال: رأيته يركض على برذون. ومثل حماد بن سلمة إذ ذكر عنده راو، فامتخط فعدّه من رأه جرحًا، ويجوز أنّ حمادًا امتخط؛ لأن به مخاطًا. ويجوز أن يكون قول أبي عروبة هروبًا من الجواب - أي حاد عن الجواب[١].

٣- ما قاله الخطيب معلقاً على التجريح بهذه الحركات بقوله:" امتخاط حماد عند ذكره لا يوجب رد خبره"[٢].

١- المقترح في أجوبة بعض أسئلة المصطلح، مقبل بن هادي الوادعي، سؤال(١١١).

٢- الكفاية في علم الرواية، ص ١١٣-١١٤، وتدريب الراوي، ٣٠٦/١.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

*- المبحث الرابع

مظاهر الجرح غير المعتبر الناتج عن الأمور المتعلقة بالرواية

المطلب الأول: تجريح الراوي الذي أخرج له الشيخان في الاصول.

نقل ابن دقيق العيد عن ابن المفضل وهو شيخ والده أنه كان يقول فيمن خَرَّجَ له في الصحيحين:" هذا جاز القنطرة"، وقرر ابن دقيق العيد ذلك بأن من اتفق الشيخان على التخريج لهم ثبتت عدالتهم بالإتفاق، بطريق الاستلزام لاتفاق العلماء على تصحيح ما أخرجاه، ومن لازمه عدالة رواته إلى أن تتبين العلة القادحة؛ بأن تكون مفسرة ولا تقبل التأويل[1].

يقول الذهبي في ترجمة رفاعة بن رافع بن خديج: (قال القطان رد خبر رفاعة وقال: لا يصح؛ لأن رفاعة لا يعلم أحدا روى عنه غير ابنه عباية ولا يعلم لرفاعة سماعا من رافع قلت(أي الذهبي):" بعد أن أخرج له البخاري لا يلتفت إلى مضعفه"[2].

قال الباحثان: لا يلتفت لتضعيف من ضعف رواة الصحيحين خاصة إذا رويا له في الأصول.

المطلب الثاني: تجريح الراوي الذي روى روايتان مختلفتان.

ذكره الخطيب البغدادي في كفايته؛ ولكننا لم نعثر على مثال لثقة جرح لأنه روى حديثين متعارضين[3].

المطلب الثالث: تجريح الراوي الذي روى حديثاً خالف فيه العقل بظن الناقد.

إذا تأملنا بعض ردود الصحابة ومناقشاتهم، واستدراك بعضهم على

١- فتح الباري، ٣٨٤/١٣.

٢- ميزان الإعتدال، ١٠٣/٨. قال الباحثان: والذي ضعف رافع هو ابن القطان قال عنه مجهول. انظر ذيل ميزان الاعتدال، ص ١٠٣. وفي ميزان الاعتدال، ١٠٣/٨.

٣ - الكفاية في الرواية، ص ٤٣٣.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

بعض؛ فإننا نرتضي القول بأن الصحابة فسحوا الطريق للعقل، للنظر في الحديث، ولكن هذا النظر لم يكن نظر عقلياً مجرداً، بل كان مستنداً إلى اعتبار الأصول والأحكام الثابتة بالأدلة القاطعة[١].

وكانوا ينكرون أشد الإنكار على من يرد الحديث دون استناد إلى الأصول والقواعد الثابتة أو لمجرد مخالفته لعقله ورأيه[٢].

قال ابن تيمية:" لا يُعلم حديث واحد يخالف العقل، أو السمع الصحيح، إلا وهو عند أهل العلم ضعيف، بل موضوع، بل لا يُعلم حديث صحيح عن النبي ﷺ في الأمر والنهي أجمع المسلمون على تركه، إلا أن يكون له حديث صحيح يدل على أنه منسوخ". وقال: والنصوص الثابتة في الكتاب والسنة لا يعارضها معقولٌ بَيِّنٌ قط، ولا يعارضها إلا ما فيه اشتباه واضطراب"[٣].

إن دور العقل يجب أن يكون في تأصيل القواعد العلمية الصحيحة للنقد والجرح والتعديل، والترجيح والتعليل والحكم على الراوي، وغير ذلك. فإذا ثبت الحديث بحسب القواعد العلمية، ونقله إلينا العدل الضابط، وليس في سنده أو متنه ما يخالف أصلاً ثابتاً، فليس لأحد رده لمظنة احتمال الخطأ على رواية، أو لظن مخالفته للعقل[٤]. ومن الأمثلة الشهيرة: حديث الشاة المصراة"، وحديث صلاة النبي ﷺ على ابن سلول. واتهام الرواة بالخطأ. وكذلك حديث: خلق التربة[٥].

١- مقاييس نقد متون السنة، مسفر عزم الله الدميني، ص ٢٦١.

٢- وانظر للأمثلة على ذلك المصدر السابق، ص٥٥-٦٠، والإجابة لإيراد ما استدركته عائشة على الصحابة، محمد بن عبدالله الزركشي.

٣- درء تعارض العقل والنقل، أحمد بن عبد السلام بن عبد الحليم بن تيمية، ١/١٥٠.

٤- أصول التصحيح والتضعيف، ص ١٨-١٩.

٥- وللمزيد أنظر: مقاييس نقد متون السنة، ص ١١١ وما بعدها.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المطلب الرابع: تجريح الراوي المبتدع مع أنه لم يرو ما يؤيد بدعته.

ورواية الرواة المبتدعة مفصلة عند العلماء؛ لكن المتفق عليه ألا يكون داعية لبدعته، ويتصف بصدق اللهجة؛ فلا يجوز رد رواية من عرف بالتشيع مطلقا أو الإرجاء او الرفض وغيرها، لكن لا بد من التدقيق؛ فإن روى ما يؤيد بدعته ردت روايته المتعلقة بالبدعة، وأخذ ما سوى ذلك منه إن صح وقورنت رواياته مع روايات غيره والشيخان عندهما روايات كثيرة لأهل البدع مع التفصيل[١].

ومثاله: احتج الشيخان كعمران بن حطان الخارجي احتج به البخاري، وعبدالحميد بن عبدالرحمن الحماني وكان داعية إلى الإرجاء احتج به البخاري ومسلم[٢].

المطلب الخامس: تجريح راو يروي عنه من لا يروي إلا عن ثقة.

قال الخطيب:" إذا قال العالم كل من اروي لكم عنه واسميه فهو عدل رضاً مقبول الحديث كان هذا القول تعديلاً منه لكل من روى عنه وسماه"[٣].

ومثاله: قال أبو داود في سؤالاته لأحمد:" سمعت أحمد قال:" أبان بن خالد شيخ بصري لا بأس به كان عبدالرحمن يحدث عنه، وكان لا يحدث إلا عن ثقة"[٤].

وقال الإمام أحمد فيما نقله عنه الخطيب (الكفاية ص:٩٢)، والذهبي في السير (٢٠٣/٩)، وابن رجب في شرح العلل (٣٧٧/١):" إذا روى عبدالرحمن عن رجل فروايته حجة"[٥].

١- مظاهر الإنصاف عند المحدثين في جرح الرواة، ص١٤٧ وما بعدها.

٢- تقريب الراوي، ٣٢٦/١.

٣- الكفاية في علم الرواية، ص ٩٢.

٤- ص ٣٣٨-٣٣٩.

٥- الكفاية في علم الرواية، ص ٩٢.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المطلب السادس: مراعاة حال الراوي في الرواية عن إقليم معين أو بلد معين أو الرواية من كتاب أو صدر.

وهذا فيه عدة أنواع على النحو الآتي:

أ- كون الراوي قد حدّث عنه أهل إقليم فحفظوا حديثه، وحدّث عنه غيرهم فلم يقيموا حديثه.

ومثاله: زهير بن محمد الخرساني ثم المكي، يروي عنه أهل العراق أحاديث مستقيمة، ويروي عنه أهل الشام أحاديث منكرة. ومحمد بن عبدالرحمن بن أبي ذئب، سماع الحجازيين منه صحيح، وفي حديث العراقيين عنه وهم كبير[١].

ب- كون الراوي سمع من أهل مصرٍ أو أهل إقليم فحفظ حديثهم وسمع من أهل مصرٍ آخر أو إقليم آخر فلم يحفظ حديثهم.

ومثاله: إسماعيل بن عيّاش الحمصي إذا حدث عن الشاميين فحديثه جيد، وإذا حدّث عن غيرهم فحديثه مضطرب[٢].

وفرج بن فضالة الحمصي (ضعيف) قال الإمام أحمد: "ما روى عن الشاميين فصالح، وأما ما روى عن يحيى بن سعيد (الأنصاري) فمضطرب"[٣].

ج- تضعيف رواية الراوي من حفظه وتوثيق روايته من كتابه:

ومن أمثلته: يونس بن يزيد الأيلي قال أبو زرعة: "كان صاحب كتاب، فإذا حدّث من حفظه لم يكن عنده شيء"[٤].

وسُوَيد بن سعيد الحدثاني قال أبو زرعة: "أما كتبه فصحاح، كنت أتتبع أصوله وأكتب منها فأما إذا حدّث من حفظه فلا"[٥].

١- الإرشاد في معرفة علماء الحديث، الخليل بن عبدالله القزويني الخليلي، ٤١٨/١، ٤١٧.

٢- ضوابط الجرح والتعديل، ص ٧٧.

٣- شرح علل الترمذي، ٣٢٩/١.

٤ - شرح علل الترمذي، ٣٠٩/١.

٥- المصدر السابق، ٣١٢/١.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الخاتمة وفيها أهم النتائج

١- لا يقبل الجرح من الجارح إلا بتفسير ما يجرح به الجارح المجرح، فإن الناس قد يجرحون بالاختلاف والأهواء، ويكفر بعضهم بعضاً، ويضلل بعضهم بعضاً، ويجرحون بالتأويل، فلا يقبل الجرح إلا بنص ما يرى هو مثله بجرح سواء أكان الجارح فقيهاً أو غير فقيه لما وصفت من التأويل

٢- الحكم على الراوي تعديلا وتجريحا مسألة اجتهادية، فيتبين لأحدهم ما لم يتبين لغيرهم.

٣- مناهج نقاد الرواة مختلفة متباينة في اعتبار الطعون الموجهة، قادحة أم غير قادحة،فيؤخذ بالقادح ويترك غيره إذ لا عبرة فيه.

٤- جملة من الجرح الصادر في حق الرواة مخالف لقواعد المحدثين العامة، ولا علاقة لها بضبط الراوي أو عدالته.

٥- اختلفت الدوافع وراء الجرح غير المعتبر، وبالتالي لا تأثير لها في توثيق الراوي، والتزامه بالضوابط العامة للرواية.

٦- تعدد وجهات الجرح غير المعتبر في حق الرواة؛ سواء أكان ما يتعلق بالناقد، أو الراوي، أو الرواية، أو الأمور المشتركة بين الناقد والراوي.

٧- بعض الطعون الموجهة للرواة هي من باب خوارم المروءة، والتي لا علاقة لها بضبط الرواة أو عدالتهم، والتي لا تؤثر في الحكم على الرواة.

٨- بعض المجرحين من النقاد وصيارفة الجرح والتعديل عندهم نزعة تشدد في حكم على الرواة؛ فتؤخذ هذه الطبيعة المتعنتة والمتشددة بعين الاعتبار؛ وخاصة اذا خالفت أقوال النقاد الأخرين في نفس الراوي.

٩- لا يؤخذ بتجريح الناقد إذا تعارضت أقواله في نفس الراوي جرحا وتعديلا، ولا بد للبحث عندئذ عن مرجحات خارجية تقوي احدى كفتي التوثيق أو التجريح.

١٠- الحكم على الراوي توثيقا وتعديلا ليست مسألة تتحكم فيها الأهواء

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

والطبائع البشرية، وما جبلت عليها النفس من حسد وبغض ومنافرة؛ وإنما يكون الحكم على الراوي تبعا لمروياته.

١١- لا بد من دراسة الظروف والأسباب والدوافع التي أحاطت بالناقد عند إطلاق حكمه على الراوي، ومراعاة الكيفية التي صدر من خلالها الحكم على راو ما بعين الاعتبار.

١٢- الحكم على الرواة بالتجريح مقيد بالمصلحة الشرعية، خدمة للدين والسنة خصوصا، ولا يلتفت إلى الحد الزائد عن ذلك.

١٣- التجريح بالأمور الشخصية لا يعتد به شرعا؛ إنما كان في زمن يحتاط فيه للسنة خوفا عليها، وهي احداث فردية في الغالب الأعم كالاستحلاف والشهادة وغيرها.

١٤- على الرغم من وجود أنواع وأشكال لنقد الرواة وتضعيفهم لأقل الأشياء؛ فإن ذلك يدل بجلاء منقطع النظير على دقة المحدثين، وإجلالهم للحديث الشريف، وحماية أحد جوانب التشريع خوفا من الخلل والزلل.

١٥- لا يعتد بالنقد الصادر من الدوافع الشخصية والطبيعة البشرية التي لم ينجو منها أحد؛ وإلا لما سلم من التجريح الجهابذة الكبار لما بينهم من النفرة والحسد.

١٦- لا يقبل الجرح إلا مفسرا وخاصة عند تعارضه مع التعديل، سواء أكان التعديل والتجريح صدرا من أكثر من ناقد، أو من نفس الناقد.

والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

*- قائمة المصادر والمراجع

١- اجوبة أبي زرعة على أسئلة البرذعي، عبيدالله بن عبدالكريم بن يزيد الرازي، ت/ سعدي الهاشمي، الجامعه الإسلامية - المدينة المنورة، ط(١)، ١٩٨٢.

٢- أسس الحكم على الرجال حتى نهاية القرن الثالث الهجري، عزيز رشيد محمد الداني، دار الكتب العلمية - بيروت، ط(١)، ٢٠٠٦.

٣- أصول التصحيح والتضعيف، عبدالغني بن أحمد جبر مزهر، مكتبة صيد الفوائد، (مقال كتب في١٢/٥/١٤٢٨ه)، رابط المقال:

www.saaid.net/book/search.php?

٤- الإجابة لإيراد ما استدركته عائشة على الصحابة، محمد بن عبدالله الزركشي، ت/ سعيد الأفغاني، المكتب الإسلامي - بيروت، ط(٢)، ١٩٧٠.

٥- الأحكام الشرعية الكبرى، عبدالحق بن عبدالرحمن بن عبدالله الإشبيلي، ت/ حسين بن عكاشة، مكتبة الرشد- الرياض، ط(١)، ٢٠٠١.

٦- الإرشاد في معرفة علماء الحديث، الخليل بن عبدالله القزويني الخليلي، ت/ محمد سعيد إدريس، مكتبة الرشد - الرياض، ط(١)، ١٩٨٨.

٧- الأم مع مختصر المزني، محمد بن أدريس الشافعي، دار الفكر - بيروت، ط(١)، ١٩٨٠.

٨- التاريخ الكبير، محمد بن إسماعيل البخاري، ت/ السيد هاشم الندوي، دار الفكر- بيروت، ط بدون، ١٩٨٦.

٩- التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، ابن حجر العسقلاني، ت/ عادل عبدالموجود وعلي محمد معوض، ط١، دار الكتب العلمية - بيروت، ط(١)، ١٩٨٩.

١٠- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، يوسف بن عبدالله بن عبدالبر النمري، ت/ محمد عبدالقادر عطا، دار الكتب العلمية- بيروت، ط(٢)، ٢٠٠٣.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

١١- التنكيل لما في تأنيب الكوثري من الأباطيل، عبدالرحمن بن يحيى المعلمي، ت/ محمد ناصر الدين الألباني، الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية - الرياض.
١٢- الثقات، محمد بن حبان بن أبي حاتم البستي، دار الفكر- بيروت، ط(١)، ١٩٧٨.
١٣- الجامع الصحيح، مسلم بن الحجاج القشيري، ت/ محمد فؤاد عبدالباقي، دار إحياء الكتب العربية - القاهرة، ط(١)، ١٩٩٥.
١٤- الجامع لأخلاق الراوي وأداب السامع، الخطيب، ت/ محمود الطحان، مكتبة المعارف - الرياض، ط(١)، ١٩٨٣.
١٥- الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم الرازي، دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط(١)، ١٩٥٠.
١٦- الجرح والتعديل بين المتشددين والمتساهلين، محمد طاهر الجوابي، الدار العربية للكتاب - تونس، ط(١)، ١٩٩٧.
١٧- الجرح والتعديل عند المحدثين، رضا أحمد صمدي، موقع صيد الفوائد. الرابط:. faculty.ksu.edu.
١٨- الرفع والتكميل، محمد عبدالحي اللكنوي، ت/ عبدالفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية - بيروت، ط(٦)، ٢٠٠٠.
١٩- الرواة المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم، الذهبي، ت/ محمد الموصلي، دار البشائر الإسلامية - بيروت، ط(١)، ١٩٩٢.
٢٠- السنن، سليمان بن الأشعث السجستاني، ت/ محمد محي الدين عبدالحميد، دار الفكر- بيروت، ط(٣)،٢٠٠١.
٢١- السنن، عبدالله بن عبدالرحمن الدارمي، ت/ فواز أحمد زمرلي، وخالد السبع العلمي، دار الكتاب العربي - بيروت، ط(١)، ١٩٨٦.
٢٢- الصحاح؛ تاج اللغة وصحاح العربية، إسماعيل بن حماد الجوهري، دار العلم للملايين- بيروت، ط(٤)، ١٩٩٠.
٢٣- الضوابط المعتبرة في الجرح والتعديل، محمود عيدان أحمد الدليمي،

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

مجلة جامعة تكريت، العراق/العلوم الإسلامية، تكريت: مجلد ١، عدد١١، ٢٠١٢.

٢٤- الضعفاء الكبير، محمد بن عمر بن موسى العقيلي، ت/ عبدالمعطي أمين قلعجي، دار المكتبة العلمية - بيروت، ط(١)، ١٩٨٤.

٢٥- العلل ومعرفة الرجال رواية المروذي، أحمد بن محمد بن حنبل، ت/ وصي الله بن محمد عباس، الدار السلفية - بومباي، ط(١)، ١٩٨٨.

٢٦- الكامل في ضعفاء الرجال، عبدالله بن محمد بن عدي الجرجاني، ت/ يحيى مختار غزاوي، دار الفكر - بيروت، ط(٣)، ١٩٨٨.

٢٧- الكفاية في علم الرواية، أحمد بن علي الخطيب ت/ محمد الحافظ التيجاني ورفيقيه، دار ابن تيمية - القاهرة، ط(١)، ١٩٩٠.

٢٨- المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، محمد بن حبان بن أبي حاتم البستي، ت/ محمود إبراهيم زايد، دار الوعي - حلب، ط(١)، ١٩٨١.

٢٩- المحلى بالآثار، علي بن أحمد بن سعيد ابن حزم، ت/ عبدالغفار سليمان البنداري، دار الفكر- بيروت، ط وسنة بدون.

٣٠- المختلطين، خليل بن كيكلدي بن عبدالله العلائي، ت/ رفعت فوزي عبدالمطلب وعلي عبدالباسط مزيد، مكتبة الخانجي - القاهرة، ط(١)، ١٩٩٦.

٣١- المسند، أحمد بن محمد بن حنبل، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرون، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط(٢)، ١٩٩٩.

٣٢- المصباح المنير، أحمد بن محمد بن علي الفيومي، ت/ يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية - بيروت، ط(٢)، ١٩٩٨.

٣٣- المعرفة والتاريخ، يعقوب بن سفيان الفسوي، ت/ أكرم العُمَري، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط(١)، ١٩٨١.

٣٤- المقترح في أجوبة بعض أسئلة المصطلح، مقبل بن هادي الوادعي، دار الآثار- صنعاء، ط(٣)، ٢٠٠٤.

٣٥- الموافقات، إبراهيم بن موسى بن محمد الشاطبي، ت/ محمد بن

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

عبدالرحمن الشقير وزميليه، دار ابن الجوزي - الرياض، ط(١)، ٢٠٠٨.

٣٦- الموقظة في مصطلح الحديث، للذهبي، تحقيق: عبدالفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية - حلب، ط(١)، ١٩٨٤.

٣٧- اليواقيت والدرر في شرح نخبة الفكر، عبدالرؤوف المناوي، ت/ المرتضى الزين أحمد، مكتبة الرشد - الرياض، ط(١)، ١٩٩٩.

٣٨- أوجز العبارة بالجرح والتعديل والإشارة، حصة بنت محمد الصغير، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية - جامعة الكويت، مجلد١،عدد٧٢، ٢٠٠٨.

٣٩- تاج العروس من جواهر القاموس، محمد بن محمد بن عبدالرزاق الملقب بمرتضى الزبيدي، دار الحياة بيروت، ط وسنة بدون.

٤٠- تاريخ أبي زرعة، عبدالرحمن بن عمرو النصري، ت/ خليل المنصور، دار الكتب العلمية - بيروت، ط(١)، ١٩٩٦.

٤١- تاريخ ابن معين - رواية الدوري، يحيى بن معين، ت/ أحمد محمد نور سيف، ط١، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي - مكة المكرمة، ط(١)، ١٩٧٩.

٤٢- تأريخ ابن معين - رواية عثمان الدارمي، يحيى بن معين، ت/ أحمد محمد نور سيف، دار المأمون للتراث - دمشق، ط(١)، ١٩٧٩.

٣٤- تاريخ مدينة السلام وأخبار محدثيها وذكر قطانها العلماء من غير أهلها ووارديها، أحمد بن علي الخطيب، ت/ بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي - بيروت، ط(١)، ٢٠٠١.

٤٤- تحرير علوم الحديث، عبدالله بن يوسف جديع، مؤسسة الريان - بيروت، ط(٣)، ٢٠٠٣.

٤٥- تحقيق نسبة تجهيل الإمام ابن حزم للإمام الترمذي والتي حكاها عنه كثيرٌ من العلماء في كتبهم واستنكروها عليه، مشهور بن مرزوقي الحرازي، مكتبة صيد الفوائد: (مقال كتب في ٢٠٠٧/٥/١٨)

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

.www.saaid.net

٤- تدريب الراوي شرح تقريب النواوي، عبدالرحمن ابن أبي بكر السيوطي، ت/ عبدالوهاب عبداللطيف، مكتبة الرياض الحديثة - الرياض، ط(٣)، ١٩٦٤.

٤٧- تذكرة الحفاظ، للذهبي، ت/ عبدالرحمن بن يحيى المعلمي، دار الكتب العلمية - بيروت، ط(١)، ١٩٥٣.

٤٨- ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك، عياض بن موسى اليحصبي، ت/ أحمد بكير محمود، دار مكتبة الحياة - بيروت، ط (بدون)، ١٩٦٧.

٤٩- تقريب التهذيب، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، ت/ عبدالوهاب عبداللطيف، دار المعرفة - بيروت، ط(٢)، ١٩٧٥.

٥٠- تهذيب التهذيب، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني عناية: إبراهيم الزيبق، وعادل مرشد، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط(١)، ٢٠٠٨.

٥١- تهذيب الكمال في أسماء الرجال، يوسف بن الزكي عبدالرحمن المزي، ت/ بشار عواد، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط(١)، ١٩٨٠.

٥٢- تحفة المحتاج إلى أدلة المنهاج، عمر بن علي بن أحمد الوادياشي، ت/ عبدالله بن سعاف اللحياني، دار حراء - مكة المكرمة، ط(١)، ١٩٨٥.

٥٣- توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار، محمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني، ت/ صلاح محمد عويضة، دار الكتب العلمية - بيروت، ط(١)، ١٩٩٧.

٥٤- جامع بيان العلم وفضله، ابن عبدالبر، ت/ أبي الأشبال الزهيري، دار ابن الجوزي - الرياض، ط(١)،١٩٩١.

٥٥- جامع بيان العلم، أحمد بن علي الخطيب، ت/ فواز أحمد زمرلي، مؤسسة الريان - دار ابن حزم، ط(١)، ٢٠٠٣.

٥٦- جزء القراءة خلف الإمام، محمد بن اسماعيل البخاري، تحقيق: فضل

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الرحمن الثوري، المكتبة السلفية - لاهور، ط(١)، ١٩٧٩.
٥٧- خلاصة التأصيل لعلم الجرح والتعديل، الشريف حاتم بن عارف العوني، دار عالم الفوائد - مكة المكرمة، ط(١)، ٢٠٠٠.
٥٨- درء تعارض العقل والنقل، أحمد بن عبدالسلام بن عبدالحليم بن تيمية، ت/ عبداللطيف عبدالرحمن، دار الكتب العلمية - بيروت، ط (بدون)، ١٩٩٧.
٥٩- ذكر أسماء من تُكُلِّمَ فيه وهو مُوَثَّق، محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، ت/ محمد شكور، مكتبة المنار - الأردن، ط(١)، ١٩٨٥.
٦٠- سؤالات ابن الجنيد، يحيى بن معين، ت/ أحمد نور سيف، مكتبة الدار - المدينة المنورة، ط(١)، ١٩٨٧.
٦١- سؤالات ابن أبي شيبة لعلي بن المديني، علي بن عبدالله بن جعفر المديني، ت/ موفق عبدالله عبدالقادر، ط١، مكتبة المعارف - الرياض، ط(١)، ١٩٨٣.
٦٢- سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني، سليمان بن الاشعث أبو داود السجستاني، ت/ محمد علي قاسم العمري، الجامعة الإسلامية - المدينة المنورة، ط(١)، ١٩٧٩.
٦٣- سؤالات حمزة بن يوسف السهمي، علي بن عمر الدراقطني، ت/ موفق بن عبدالله بن عبدالقادر، مكتبة المعارف - الرياض، ط(١)، ١٩٨٤.
٦٤- سؤالات البرقاني للدارقطني، علي بن عمر الدارقطني، ت/ عبدالرحيم محمد القشقري، كتب خانه جميلي - باكستان، ط(١)، ١٩٨٣.
٦٥- سير أعلام النبلاء، محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، ت/ شعيب الأرناؤوط ورفاقه، مؤسسة الرسالة- بيروت، ط(٤)، ٢٠٠٤.
٦٦- شرح علل الترمذي، عبدالرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي، ت/ نور الدين عتر، دار الملاح - دمشق، ط(١)، ١٩٧٧.
٦٧- شرف أصحاب الحديث، أحمد بن علي الخطيب البغدادي، ت/ محمد

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

سعيد خطيب أوغلي، مطبعة جامعة أنقرة، تركيا، ط(١)، ١٩٧١.

٦٨- ضوابط الجرح والتعديل، مع دراسة تحليلية لترجمة إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق السّبيعي، عبد العزيز بن محمد العبد اللطيف، مكتبة العبيكان- المدينة المنورة، ط(١)، ١٩٩١.

٦٩- طبقات الحفاظ، عبدالرحمن ابن أبي بكر السيوطي، ت/ علي محمد عمر، مطبعة الإستقلال الكبرى - القاهرة، ط(١)، ١٩٧٢.

٧٠- طبقات الشافعية الكبرى، تاج الدين بن علي بن عبدالكافي السبكي، ت/ محمود محمد الطناحي، دار هجر- القاهرة، ط(٢)، ١٩٩٢.

٧١- علل الحديث، عبدالرحمن بن محمد ابن أبي حاتم الرازي، ت/ محب الدين الخطيب، دار المعرفة - بيروت، ط (بدون)١٩٨٥.

٧٢- فتح الباري شرح صحيح البخاري، لابن حجر العسقلاني، ت/ عبدالعزيز بن باز، دار الصفا- القاهرة، ط(١)، ٢٠٠٣.

٧٣- فتح القدير، كمال الدين بن عبدالواحد بن الهمام، دار الفكر- بيروت، ط(٢)، ١٩٧٦.

٧٤- فتح المغيث شرح ألفية الحديث، محمد بن عبدالرحمن السخاوي، ت/ عبدالرحمن بن محمد عثمان، دار الكتب العلمية، بيروت، ط(٣)، ١٩٨٢.

٧٥- قاعدة في الجرح والتعديل، تاج الدين بن علي بن عبدالكافي السبكي، ت/ عبدالفتاح أبو غدة، دار الوعى - حلب، ط(٢)، ١٩٧٨.

٧٦- قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث، محمد جمال الدين القاسمي، ت/ محمد بهجة البيطار، مكتبة عيسى البابى الحلبى - بيروت، ط(١)، ١٩٧٩.

٧٧- لسان العرب، محمد بن مكرم بن منظور، دار صادر - بيروت، ط(١)، سنة بدون.

٧٨- لسان الميزان، لابن حجر العسقلاني، ت/ دائرة المعارف النظامية الهندية، مؤسسة الأعلمي - بيروت، ط(٣)، ١٩٨٦.

٧٩- مظاهر الإنصاف عند المحدثين في جرح الرواة، عبدالرحمن إبراهيم

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الخميسي، مجلة جامعة القرآن والعلوم الإسلامية- اليمن، مجلد١، عدد١٠، ٢٠٠٥.

٨٠- معرفة الثقات، أحمد بن عبدالله العجلي، ت/ عبدالعليم البستوي، مكتبة الدار - المدينة المنورة، ط(١)، ١٩٨٤.

٨١- معرفة علوم الحديث، محمد بن عبدالله النيسابوري الحاكم، ت/ السيد معظم حسين، دار الكتب العلمية - بيروت، ط(٢)، ١٩٧٧.

٨٢- مقاييس نقد متون السنة، مسفر عزم الله الدميني، ط١،(لا يوجد دار نشر يطلب الكتاب من المؤلف - الرياض، ط(١)، ١٩٨٤.

٨٣- مقدمة ابن الصلاح في علوم الحديث، عثمان بن عبدالرحمن الشهرزوري، ت/ عائشة بنت الشاطئ، دار المعارف - القاهرة، ط(٢)، ١٩٨٤.

٨٤- منهج الإمام البخاري في تصحيح الاحاديث وتعليلها، وأبو بكر كافي، دار ابن حزم - بيروت، ط(١)، ٢٠٠٠.

٨٥- منهج النقد عند المحدثين. نشأته، وتاريخه، محمد مصطفى الأعظمي، شركة الطباعة العربية السعودية المحدودة - الرياض، ط(٢)، ١٩٨٢.

٨٦- منهج النقد في علوم الحديث، نور الدين عتر، دار الفكر - دمشق، ط(٣)، ١٩٧٧.

٨٧- ميزان الإعتدال في نقد الرجال، محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، ت/ علي محمد البجاوي، دار المعرفة - بيروت، ط(١)، ١٩٦١.

٨٨- نزهة النظر بشرح نخبة الفكر، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تعليق/ نور الدين عتر، المكتبة العلمية - المدينة المنورة، ط(١)، ١٩٧٥.

٨٩- نصب الراية لأحاديث الهداية، عبدالله بن يوسف الزيلعي، ت/ محمد يوسف البنوري، دار الحديث - مصر، ط(١)، ١٩٣٦.

فهرس الموضوعات

الموضوع	رقم الصفحة
المقدمة	٥
المبحث الأول: مظاهر الجرح غير المعتبر المتعلقة بالناقد (المُجَرِح).	٩
*- المبحث الثاني: مظاهر الجرح غير المعتبر : المتعلقة بالراوي المجروح	٢٢
المبحث الثالث: مظاهر الجرح غير المعتبر الناتجة : عن الأمور المشتركة بين الناقد والراوي	٣٠
المبحث الرابع: مظاهر الجرح غير المعتبر الناتج عن الأمور المتعلقة بالرواية	٤٢
الخاتمة وفيها أهم النتائج	٤٦
قائمة المصادر والمراجع	٤٨
فهرس الموضوعات	٥٦

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner